جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

التقرير السنوي
2012

www.jba.com.jo

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

تأسست عام 1985

التقرير السنوي
2012

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبدالله ولي العهد المعظم

رؤيتنا

ريادة جمعيات الأعمال من خلال تكريس خبرة أعضائها في تطوير المناخ الاستثماري في المملكة من أجل تعزيز بيئة أعمال داعمة للاقتصاد الوطني

رسالتنا

توفير البيئة اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره الريادي، لتأديـة المهام الاقتصاديـة والاجتماعية التي من شـأنها تحفيز الاستثمار بما يتوافق ومصلحة الاقتصاد الوطني

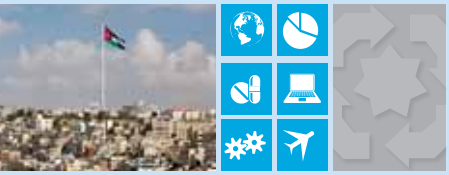

أعضاء مجلس إدارة
جمعية رجال الأعمال الأردنيين

معالي السيد حمدي الطباع	رئيس المجلس
معالي السيد ثابت الطاهر	نائب الرئيس
سعادة السيد موسى شحادة	أمين الصندوق
سعادة السيد عبد الحليم عابدين	امين السر
سعادة السيد عصام بدير	عضو
سعادة السيد عوني الساكت	عضو
سعادة السيد فايز الفاعوري	عضو
سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي	عضو
سعادة الدكتور رجائي صويص	عضو

المحتويـــات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
افتتاح المقر الجديد لجمعية رجال الأعمال الأردنيين	10
اللقاءات التشاورية مع رؤساء الوزارات	12
الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي	15
مجالس الأعمال المشتركة والنشاطات الخارجية	17
المنبر الاقتصادي	19
استقبال السفراء	26
النشاطات المحلية	38
استقبال الوفود الاقتصادية	42
اللجان المشتركة والاجتماعات الرسمية	47
المطبوعات	47
الخطة المستقبلية	48
الموازنة التقديرية لعام 2013	49
الحسابات الختامية وتقرير مدققي الحسابات	51

كلمة رئيس مجلس الإدارة

واصلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين أداء رسالتها في خدمة قطاع الأعمال الأردني والترويج للاستثمار في الأردن وبناء علاقات متميزة مع عدد من النظراء في الدول العربية والصديقة. في ضوء توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وبهدف خدمة توجهات اقتصادنا الوطني. وانطلاقا من حرص جمعية رجال الأعمال الأردنيين على متابعة التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي، ومن منطلق الوعي بالمسؤولية الوطنية والمشاركة فيها جنبا إلى جنب مع القطاع العام ، نشطت الجمعية خلال عام 2012 في عرض وجهة نظر مجتمع الأعمال على الحكومة فعقدت لقاءات مع رؤساء الوزارات دولة الدكتور عون الخصاونة ودولة الدكتور فايز الطراونة ولقائين مع دولة الدكتور عبد الله النسور بالإضافة إلى تنظيم سلسلة لقاءات المنبر الاقتصادي حيث استضافت معالي الدكتور أمية طوقان وزير المالية وعطوفة السيد سميح بينو رئيس هيئة مكافحة الفساد ومعالي الدكتور جواد العناني.

كما نظمت الجمعية لقاءً مع سعادة السفير الأمريكي في الأردن. كذلك شاركت الجمعية بفاعلية في مناقشة القوانين الاقتصادية الجديدة من خلال المجلس الاستشاري لوزارة الصناعة والتجارة حيث تم إعداد مذكرات تتضمن وجهة نظر الجمعية بخصوص قوانين حماية المستهلك وقانون الاستثمار وضريبة الدخل كما شاركت الجمعية في عدد من الاجتماعات مع المؤسسات الحكومية واللجان والمجالس المشتركة.

هذا على صعيد دور الجمعية في المجال التشريعي والسياسات الاقتصادية، أما على صعيد تنمية علاقات الأردن الاقتصادية الخارجية، وتوطيد علاقات أعضاء الجمعية مع نظرائهم في الدول العربية والصديقة، فقد شاركت الجمعية مع الوفد الرسمي الذي رافق رئيس الوزراء الدكتور عون الخصاونة إلى ليبيا وعقدت اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي في اسطنبول كما شاركت الجمعية بوفد كبير في الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال الذي عقد بالدوحة بالتنظيم المشترك مع اتحاد رجال الأعمال العرب، كما شهد العام 2012 الافتتاح الرسمي لمقر الجمعية الجديد الذي تم برعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور فايز الطراونة .

ولا يفوت علم أي منا بأن عام 2012 كان من تلك الأعوام التي شهدت عصفاً مؤثراً على الأوضاع المالية والاقتصادية في المملكة تبعاً لأثر الأزمات التي امتد أثرها إلى اقتصاديات المعمورة كافة، آملين أن يكون العام 2013 أفضل في ظل التوقيع على اتفاقية صندوق النقد الدولي، متمنين للأردن الازدهار ليكون واحة الأمن على الدوام.

وبهذه المناسبة يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لعام 2012 لجمعية رجال الأعمال الأردنيين لنسطر بطياته أعمال ومنجزات الجمعية خلال العام المنصرم، وعلى الصعيد ذاته لنقف على أعتاب مستقبل مشرق يزيد من رفعة وتقدم الجمعية لنبين الخطط المستقبلية لما نسعى لتحقيقه في عامنا هذا من الانجازات التي من شأنها أن تضع الجمعية في مصاف جمعيات ومؤسسات الأعمال الرائدة في مجال خدمة أعضائها دعماً للاقتصاد الوطني.

وفي الختام فان جمعية رجال الأعمال الأردنيين تجدد العهد بالاستمرار في خدمة أعضائها لدورهم الفاعل ودعمهم المتواصل، مؤكداً التزام الجمعية بمواكبة نهج نمو وتطور الاقتصاد الوطني تحت قيادة وتوجيهات جلال الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله.

والله ولي التوفيق.

حمدي الطباع

رئيس الجمعية

افتتاح المقر الجديد
لجمعية رجال الأعمال الأردنيين

افتتح دولة رئيس الوزراء **الدكتور فايز الطراونة** السبت الموافق 14 / 2012/7 بحضور وزير الصناعة والتجارة **الدكتور شبيب عماري المقر الجديد لجمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد رجال الأعمال العرب.**

وأكد رئيس الوزراء في كلمته خلال حفل الافتتاح الذي حضره مجلس إدارة الجمعية وعدد كبير من رجال الأعمال أن المقر الجديد لجمعية رجال الأعمال يمثل منبراً للفكر الاقتصادي النيّر ورافعة من روافع الاقتصاد الوطني، وميداناً من ميادين التفاعل الفكري في مجالات الاقتصاد والأعمال يتبادل فيه الأعضاء الآراء والأفكار والرؤى والخبرات، بما يؤدي إلى تطوير آليات العمل الاقتصادي، ويكفل تحقيق مزيد من النجاح وتحسين مستوى الأداء.

وقال أن هذا اللقاء يأتي في وقت يمرّ فيه العالم كما يمرّ الأردن بتحولات سياسية واقتصادية كثيرة اقترنت بمصاعب وأزمات اقتصادية وسياسية مختلفة الأشكال والأسباب، وقد أثرت أحداث ما يعرف بالربيع العربي تأثيراً كبيراً على الأوضاع الداخلية لمعظم دول المنطقة، كما أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على معظم هذه الدول ولكن كان تأثيرها متفاوتاً بين دولة وأخرى، وكان الأردنّ من الدول التي تضرّرت كثيراً جرّاء أحداث الربيع العربي والأزمة الاقتصادية العالمية.

وكان رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع أشار إلى أن الجمعية حرصت على أن يشهد مقرها الجديد الذي سيكون أيضا مقراً لاتحاد رجال الأعمال العرب باكورة لقاءات المنبر الاقتصادي للجمعية حيث تعقد فيه لقاءات مع كبار المسؤولين في الشأن الاقتصادي للتباحث والتشاور حول آخر المستجدات على الساحة الاقتصادية بما يخدم الوطن العزيز ومسيرة التنمية الاقتصادية وتكريس الشراكة الفاعلة مع أصحاب القرار في تحمل مسؤولية النهوض بالاقتصاد الوطني.

وأكد الطباع أن الجمعية تلعب دورا فاعلا في رسم السياسة الاقتصادية بالشراكة مع الحكومة وتساهم بتطوير البيئة التشريعية الناظمة للأعمال، كما أنها أثبتت حضورا على الساحتين العربية والعالمية من خلال مشاركتها في مختلف الفعاليات والأنشطة الاقتصادية التي تقام سنويا في عدد كبير من دول العالم التي ترتبط مع الأردن بعلاقات اقتصادية متميزة وكذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة مع ما يزيد عن 40 دولة عربية وأجنبية.

وأشار إلى أن الجمعية تتميز بأنها الهيئة الوحيدة في القطاع الخاص التي تضم في عضويتها رجال الأعمال الأردنيين من داخل الوطن وخارجه بهدف مد جسور التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين في بلاد الاغتراب ووطنهم لافتا إلى أن الجمعية كانت المبادرة في تنظيم سلسلة مؤتمرات رجال الأعمال المغتربين، وكانت صاحبة المبادرة في تنظيم سلسلة الحلقات النقاشية واللقاءات المباشرة مع كبار المسؤولين الحكوميين في الشأن الاقتصادي كما تستقبل الجمعية كبار ضيوف الأردن والوفود الاقتصادية الزائرة وتنظم الندوات والمنتديات لعرض تجربة الأردن المتميزة في التطوير الاقتصادي والسعي لتحسين بيئة وفرص الاستثمار فيه. وبين الطباع انه وانطلاقا من الثوابت الأردنية في أهمية تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، فقد بادرت الجمعية في عام 1997 بتأسيس اتحاد رجال الأعمال العرب، وتحتضن عمان مقر الاتحاد منذ ذلك التاريخ حيث يضم الاتحاد في عضويته 15 جمعية رجال أعمال تمثل 15 دولة عربية، وأكد رغبة الجمعية في التباحث والتحاور مع رئيس الوزراء للعمل سويا مع كافة أطراف المعادلة الاقتصادية على وضع برنامج وطني اقتصادي واجتماعي يخرج بقرارات جريئة في الإصلاح تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص وتحفظ في الوقت نفسه مستوى كريم لمعيشة المواطن، ولنترجم توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني الذي يعمل جاهدا لتحقيق مستقبل مشرق للأردن.

اللقاءات التشاورية مع رؤساء الوزارات

لقاء دولة رئيس الوزراء الدكتور عون الخصاونة

التقـى دولة رئيـس الوزراء **الدكتور عـون الخصاونـة** مساء الأربعـاء 2012/2/15 رئيس وأعضاء مجلـس إدارة جمعية رجال الأعمـال الأردنيـين وعدداً كبيراً مـن رؤساء مؤسسات القطاع الخاصـ الرئيسية وبعض الخبراء وشـارك في اللقاء وزيرا المالية والصناعة والتجارة ومحافظ البنك المركزي.

وأكـد معالي رئيس الجمعية بأن القطاع الخاص شريك للحكومة في الغرم والغنم، وطرح عدة تساؤلات تتعلق بالأوضاع في الأردن والمنطقـة والعـالم وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي في المملكة مبيناً بأنه لابد من اتخاذ خطوات جريئة وصعبة ودعا إلى تعاون القطاعـين الخاص والعام لتخطي الأزمة بـروح من الشراكة والمسؤولية. وأضاف إننا نرغب أن نقوم بعملية الإصلاح الاقتصادي دون الحاجـة لبرنامـج صندوق النقد الدولي مشيراً إلى أن الأردن وبما عرف عن أجياله قادر على مواجهة أعباء المرحلة ومثلما كان الآباء سنداً للوطن في الماضي فإن الأبناء قادرون وبالتعاون مع الحكومة على بذل كل ما من شأنه تجنيب الوطن أية اختلالات.

وأبـدى الطباع خـلال اللقاء الذي اتسم بالصراحة والمكاشفة باللائمة على الحكومـات المتعاقبة التي همشت العلاقة مع القطاع الخاص ولم تقم بالاستفادة من خبرات رجال الأعمال المتراكمة في مختلف القطاعات. وذكر الطباع أن مثل هذا اللقاء كفيل بحل كثير من المشاكل وتخطي الكثير من العقبات ودعا إلى أن يستمر هذا النهج بشكل دوري ومؤسسي.

وبين الدكتور الخصاونة إن المعالجات التي تقوم بها الحكومة للاختلالات الاقتصادية لابد أن تتم على مراحل وليس دفعة واحدة لتفادي أية أثار سلبية وأضاف أن الحكومة تعمل ليل نهار وهناك تراكمات تحتاج إلى وقت للدراسة والتشريع لكننا لن نألو جهداً في متابعـة كل ما من شأنه مواجهة التحديـات وتخطي الأزمة وأشار رئيس الوزراء إلى سلسلة الزيارات التي قام بها جلالة الملك وكذلـك الزيـارات التي قام بها دولته إلى بعض الدول وقال انـه متفائل من نتائجها التي ستنعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني في غضـون ستـة أشهر وقال أن الزيارة التي قمنا بها وشارك فيها القطاع الخاص إلى ليبيا فتحت آفاقاً كبيرة ولكن المتابعة تضع الكرة في ملعب القطاع الخاص.

وقال دولة الرئيس أن اكبر تحد نواجهه ألان هو تحدي الطاقة من نفط وغاز فقد انقضى عهد الطاقة الرخيصة ونحن الآن نسعى بـكل السبل ونعمل علـى أكثر من صعيد لمواجهة تحدي الطاقة. واختتم دولة رئيس الـوزراء حديثه بالقول أن نهج ترحيل المشاكل وعدم محاسبة النفس انتهى والحكومة الآن تواجه التحديات وفق برنامج أولويات.

لقاء دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور

التقى دولة رئيس الوزراء **الدكتور عبد الله النسور** يوم الأحد الموافق 2012/11/11 في دار رئاسة الوزراء رئيس و أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين حيث جرى مناقشة آخر المستجدات على الساحة الاقتصادية وفي مقدمتها قرار الحكومة المرتقب لرفع أسعار المشتقات النفطية وسبل مواجهة آثار رفع الأسعار على المواطنين والاقتصاد الوطني.

وتم اللقاء بحضور وزيري المالية معالي السيد سليمان الحافظ والطاقة معالي المهندس علاء البطاينة وبين دولة الرئيس خلال اللقاء أن ذوي الدخل المحدود والمتوسط الذين يشكلون نحو 70 بالمائة من المجتمع لن يتضرروا من قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية أن لم يستفيدوا منه. لافتاً إلى أن مجلس الوزراء لم يتخذ قرارا بعد بهذا الشأن في حينها، وأن الحكومة تنظر بجدية إلى اللقاءات التي تعقدها مع مؤسسات المجتمع المدني للاستئناس برأيها وأفكارها بشان كيفية مواجهة الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة، مبينا أن الحكومة عدلت الكثير من الأفكار على أثر هذه اللقاءات.
وقال رئيس الوزراء أن السيناريو الأقرب الذي تفكر به الحكومة يتضمن تقديم دعم نقدي للأسر التي لا يزيد دخلها السنوي عن نحو 10 الآف دينار لافتا إلى أن جزءا كبيرا من هذه الأسر ستستفيد من الدعم الحكومي بأكثر من الآثار التي يعكسها تعويم أسعار المشتقات النفطية. وأشار الدكتور النسور إلى أن تعويم أسعار المشتقات النفطية يهدف إلى تحقيق كلفتها دون ربح أو خسارة منبها أن الوضع المالي للدولة صعب، ولا يمكن الانتظار كثيراً، مؤكداً أن الأمر يتطلب اتخاذ القرار الصحيح لوضع عجلة الاقتصاد الأردني على الطريق الصحيح. واستعرض رئيس الوزراء الأوضاع الاقتصادية والمالية لافتا إلى أن دعم الكهرباء والمشتقات النفطية أوجد عجزا بقيمة (2.5) مليار دينار خلال العام الحالي لتضاف إلى العجز الموجود أصلاً في الموازنة العامة البالغ (2) مليار ومثلها كعجز العام الماضي ليصل العجز بين (6) إلى (6.5) مليار دينار.

ثم قدم رئيس وأعضاء الجمعية جملة من الأفكار والمقترحات التي يعتقدون أن من شانها التخفيف من وطأة الأوضاع الاقتصادية والمالية. وطالب الطباع بالإسراع في دمج المؤسسات المستقلة خاصة التي تعاني من عجز والترشيد في الاستهلاك الحكومي وضبط النفقات مبديا تأييد الجمعية لعملية اطفاءات مبرمجة للكهرباء وإغلاق المحلات والمجمعات التجارية في وقت أبكر. وأكد أعضاء الجمعية في مداخلاتهم على ضرورة أن لا تمس الإجراءات الحكومية ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

اللقاء الثاني مع دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور

بدعوة من معالي السيد حمدي الطباع، اجتمع **دولة رئيس الوزراء** برجال الأعمال الأردنيين وذلك بتاريخ 2012/12/16 لبحث البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي في المملكة وخطة الحكومة خلال المرحلة القادمة، بحضور معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومعالي محافظ البنك المركزي.

وقـد ركز اللقاء على عدد من المواضيـع منها، آلية عمل بعثة الصندوق الدولي في المملكة وعلاقته ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، وضـرورة إطلاع القطاع الخاص على آلية عمل البعثة، والتشاور مع القطاع الخاص قبل إصـدار القوانين، وآلية التعامل مع منح دول مجلس التعـاون الخليجي، والنتائج التي توصلـت إليها الحكومة في مباحثاتها معهم، موضوع العمالـة المحلية وآلية إحلالها للعمالـة الوافدة، تضافر الجهود في القطاعين العـام والخاص بتطوير وتأهيل الأراضي في جنوب المملكة، لفئة الشباب من خلال مشاريـع تنموية طويلة الأجل، أسعار المشتقات النفطية وأثرها على الاقتصاد الوطني، والتنمية، إضافة إلى الشفافية في التعامل مع ملفات الفساد، وقضايا الموقوفين على خلفية الحراك الشعبي، لطمأنة المستثمر العربي والأجنبي بالإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في ذلك المجال.

وأكـد دولـة رئيـس الوزراء الدكتور عبـد الله النسور على أهم محـاور البرنامج التـي تتبناها الحكومة والمتمثلـة في أن الإصلاح السياسـي مـن خلال نجاح إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، يعتبر الركيزة الأساسية على مسار الإصلاح الاقتصادي. كما أنـه سيتـم نشر تقرير بعثة البنك الدولي حول برنامج الإصلاح الاقتصادي علـى الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والبنك المركزي الأردني بكل شفافية، مؤكداً على أنها نتائج ايجابية وسترفع من تصنيف الأردن ائتمانيا على الصعيد الدولي. مبيناً بأن الحكومة قـد نجحـت في إيصال الدعم نتيجة تحريـر أسعار المشتقات النفطية، المحافظة على استقرار 70% مـن أسعار السلع الأساسية مثمناً دور القطاع الخاص في هذا المجال. كما أكد بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي التزمت بالمنح الخليجية المقدمة للأردن، والمنصبة في تمويل المشاريع الرأسمالية في موازنة الدولـة، وتم الاتفاق مـع عدد منها على عدد من المشاريع التنموية مثل المطارات والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات سيتم تغطيها من قبلهم، ومن باب الالتزام بذلك فقد تم إيداع ما يقارب (250) مليون دولار من المملكة العربية السعودية ومثلها من دولة الكويت، وأن المبالغ الملتزم بها تبلغ (1066) مليون دولار.

مـن جهـة أخرى بين دولـة رئيس الوزراء أن الطاقة مـن أهم التحديات التي تواجـه الحكومة وقد بلغت خسائـر شركة الكهرباء الوطنيـة مـا يقـارب (4) مليار دينار، وأن الموازنة قد تحملت هـذا العام ما يقارب (1700) مليون دينـار وهو مبلغ كبير لحجم موازنـة يبلـغ (7) مليـار دينار، مؤكداً بأنه لا توجد دولة في العـالم تدعم أسعار الكهرباء لمواطنيهـا. وإن تأجيل اتخاذ القرارات الحكومية سنة تلو الأخرى فاقمت **من مشكلة أسعار الكهرباء في المملكة، هذا ولن يتم تعديل أسعارها إلا بعد إجراء الانتخابات النيابية، ليتحمل مجلس النواب القادم مسؤولياته تجاه هذه القضية الحساسة التي تمس المواطنين.**

أما فيما يتعلق بمشروع قانون الاستثمار الجديد فقد أكد دولة رئيس الوزراء بأنه بين يدي ديوان التشريع حالياً وسوف يلبي كافة مستجدات ومتطلبات المرحلة القادمة وسيتم رفعه إلى مجلس الأمة بعد ذلك.

وفي حديثـه أكـد رئيس الوزراء الدكتـور عبد الله النسور أن نتائـج البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصـادي الذي تبنته الحكومة ايجابيـة حيـث أن احتياطيات البنك المركزي مطمئنة وتبلـغ حوالي (7) مليارات دولار وهناك طلب جيـد على الدينار الأردني. وقال أن الخط البياني في صعود مجددا وهذه أول تباشير نجاح الخطوات التي بدأناها.مشيرا إلى أن بعثة صندوق النقد الدولي المتواجدة حاليا في الأردن مرتاحة بخصوص الإجراءات المتخذة ضمن البرنامج الوطني، وعند نشر تقريرها سينعكس ذلك على التصنيفات الائتمانية الدولية للأردن وهو هدف كبير نسعى له

كمـا أكـد انه لن يتم إدراج أي منح غـير مؤكدة ضمن الموازنة ، بالإضافة إلى أن الصرف لن يتـم إلا إذا تحققت المنح، موضحا انـه سيكون هناك انخفاض في عجـز الموازنة بنقطة مئوية واحدة كنسبة من الناتج الإجمالي، وهذا يتماشى مع برنامج الإصلاح الوطني. وبشان موضوع الكهرباء أشار رئيس الوزراء إلى أن شركة الكهرباء الوطنية المملوكة للحكومة تتحمل سنويا خسائر تبلغ مليارا و700 مليون دينار ووصلت خسائرها التراكمية 5 مليارات ونصف المليار دولار.

الملتقى الرابع عشر
لمجتمع الأعمال العربي

اختتمت اجتماعات الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي عقد في الدوحة بتاريخ 2012/02/21 برعاية سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، بتنظيم اتحاد رجال الأعمال العرب ورابطة رجال الأعمال القطريين بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين حيث شاركت الجمعية في وفد ضم عدد كبير من أعضاء الجمعية .

وعقد الملتقى تحت شعار«**الربيع العربي.. التحدّيات والفرص الاستثمارية وسط الواقع الاقتصادي العالمي**».

وترأس معالي السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب وفد رجال الأعمال العرب المشاركين في الملتقى ووفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين الذي ضم ما يربو على خمسين رجل أعمال أردني إلى جانب المئات من رجال الأعمال من مختلف التخصصات يمثلون جمعيات وهيئات رجال الأعمال في عدد من الدول العربية.

وألقى معالي السيد حمدي الطباع كلمة في حفل افتتاح الملتقى استعرض فيها آفاق التعاون العربي على مستوى القطاعين العام والخاص في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن العربي و في أعقاب الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو وتداعياتها على الدول العربية.

وأكد معالي رئيس الجمعية في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر بأن معظم اقتصاديات الدول العربية قد تأثرت سلبا بحالة عدم الاستقرار السائدة سواء في تلك الدول التي شهدت الثورات الشعبية على أرضها أو الدول الأخرى فقطار التغيير والإصلاح والتطوير قد انطلق، في الوقت الذي ما زالت فيه اقتصاديات المنطقة العربية تعاني تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة منطقة اليورو، وهذا الأمر واضح من خلال ما نلمسه من تباطؤ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهبوط معدلات النمو في عدد كبير من الدول العربية ، وتجميد تنفيذ الكثير من المشاريع الهامة للتنمية الاقتصادية إلى جانب تراجع تعاملات أسواق رأس المال في الدول العربية وتباطؤ الإنتاج السلعي والخدمي في مختلف القطاعات الاقتصادية وهذه نتائج مباشرة للمرحلة الانتقالية . فالتقديرات تشير إلى أن الدول التي شهدت ثورات تكبدت خسائر اقتصادية تجاوزت 100 مليار دولار. إن أمامَ مجتمع الأعمال العربي تحدياتٌ جمةٌ ومسؤوليةٌ كبيرةٌ في هذه المرحلة للتعاون في مساعدة الدول التي عانتْ من الاضطرابات على تجاوز محنتها وتوجيه الجهود لتنفيذ مشاريعَ إعادة الاعمار والاستثمار فيها.

وقد دعى الطباع الحكومات العربية لتبني خطةَ تنمية اقتصادية عربية للخمس سنوات القادمة تهدفُ إلى حُسْن استغلال وتوجيه الموارد المالية والكفاءات البشرية المتوفرة في الوطن العربي في إقامة المشاريع التنموية وتضمنُ يُسرَ انتقال الأيدي العاملة المدربة فيما بينها. إضافةً إلى ضرورة تحديث وتطوير البنى التحتية المناسبة للتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية على حد سواء، من النهوض بالتعليم والرعاية الصحية وتدريب القوى العاملة، وإطلاق القدرات الإبداعية للمواطن العربي بتهيئة الظروف المناسبة من عدالة وحرية رأي وتكافؤ الفرص .

وتضمن برنامج الملتقى الذي عقد على مدار يومين جلسات عمل تحدث فيها عدد من الوزراء العرب المختصين في الشأن الاقتصادي وخبراء ورؤساء هيئات اقتصادية ومالية ورجال أعمال، سلطوا في كلماتهم الضوء على فرص ومناخ الاستثمار في

الدول العربية المشاركة ومن ضمنها قطر وتونس وليبيا بالإضافة إلى الأردن ومصر ولبنان وفلسطين كما تضمن البرنامج جلسة عمل حول واقع الوضع الاقتصادي العربي وآفاقه المستقبلية في ظل التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم .

وفي ختـام فعاليـات الملتقـى أعلن رئيس اتحاد رجال الأعمال العـرب معالي السيد حمدي الطباع قبول طلبـي دولتي تونس وليبيا كأعضاء في اتحاد رجال الأعمال العرب وصدر عن المشاركين عدد من التوصيات.

مجالس الأعمال المشتركة والنشاطات الخارجية

الاجتماع مع رجال الأعمال الليبيين ضمن زيارة دولة رئيس الوزراء إلى طرابلس

شاركت الجمعية ضمن الوفد الرسمي **برئاسة دولة رئيس الوزراء الدكتور عون الخصاونة** الذي قام بزيارة ليبيا على رأس وفد كبير من القطاعين العام والخاص وقد مهدت الزيارة إلى ليبيا الطريق أمام الشركات الأردنية وسط منافسة كبيرة مع الشركات العالمية المتعطشة لدخول هذا السوق الجديد.

وأكد معالي السيد حمدي الطباع الذي شارك في الزيارة أن هذه الزيارة هامة جدا بالنسبة للقطاع الخاص، لدراسة الأوضاع الاقتصادية في المنطقة. وأضاف أن قطاع الخدمات في ليبيا يحتاج إلى إعادة اعمار، وضرورة تدريب الكوادر التعليمية والمهندسين والمقاولين، واقترح على الجانب الليبي خلال المباحثات زيارة الأردن للاطلاع على التجارب الأردنية في مجال المدن الصناعية والغرف التجارية والجمعيات والشركات الصناعية والتجارية والإسلامية.

وبين الطباع أن القطاع الخاص الأردني لا يوجد عليه أي قيود للاستثمار في ليبيا وخصوصا وان الجانب الأمني مستقر، فالشركات القديمة معظمها متوقفة عن العمل مشيرا إلى أن مدينة بنغازي بحاجة إلى مساعدة في مجالات الاتصال كافة ولفت الطباع أن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الليبية سيجلب العديد من فرص العمل ، على الصعيدين الليبي والأردني.

مجلس الأعمال الأردني التركي

اختتمت في اسطنبول اجتماعات **مجلس الأعمال الأردني التركي** التي عقدت بتاريخ 2012/11/16، وقد ترأس وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع، وضم الوفد نائب رئيس الجمعية معالي السيد ثابت الطاهر ودولة الدكتور عدنان بدران، رئيس الوزراء الأسبق، رئيس جامعة البترا وعطوفة الدكتور عوني الرشود المدير التنفيذي بالوكالة لمؤسسة تشجيع الاستثمار وعطوفة الدكتور عبد الرزاق عربيات مدير عام هيئة تنشيط السياحة إضافة إلى الدكتور عبد الله البشير مدير عام مستشفى الأردن.

وشكلت هذه الاجتماعات بداية لنقلة نوعية في عمل الجمعية وحملة تطلقها للترويج لقطاع الخدمات في الأردن والذي يتمتع بقيمة مضافة عالية وميزة نسبية على مستوى المنطقة ، فتضمن برنامج الاجتماع عقد ورشات عمل تركزت على ثلاث قطاعات خدمية تتوفر فيها إمكانيات جيدة للتعاون بين القطاع الخاص في الأردن وتركيا وهي خدمات التعليم العالي والصحة والسياحة وبحث فرص الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية في تلك المجالات، وذلك في ضوء نفاذ اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والتي تضم قطاع الخدمات إلى جانب القطاع الإنتاجي.

وكانت الاجتماعات قد افتتحت بكلمة معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين عبر فيها عن عمق العلاقات الاقتصادية التي تربط القطاع الخاص في البلدين الصديقين خاصة في إطار مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك وجهود المجلس في التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في كافة المجالات ليتم الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين حكومة البلدين والتي دخلت حيز التنفيذ في آذار 2011، وقدم في كلمته نبذة عن قطاعات التعليم العالي والصحة والسياحة في الأردن وفرص الاستثمار الجاذبة لتلك القطاعات.

فيما بين السيد شريف ايجلي رئيس الجانب التركي في مجلس الأعمال الأردني التركي ثقة الجانب التركي في الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية في كافة المجالات مؤكداً على رغبة عدد من رجال الأعمال الأتراك بإيجاد فرص استثمارية جاذبة اليوم في قطاع الخدمات خاصة في مجالات التعليم العالي والصحة والسياحة.

كمـا تضمنت الجلسة الافتتاحية للاجتمـاع عرضا قدمه عطوفة المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الدكتور عوني الرشود الشديفات بين فيه دور المؤسسة في استقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للأردن والفرص والبيئة الاستثمارية في المملكـة ومجـالات جذب وتشجيع الاستثمـار في الأردن وطرح الفرصـ الاستثمارية المتاحة، إضافة إلى أوجـه التعاون الثنائي في مجـال الاستثمـار المشـترك وتفعيل اتفاقيـة التجارة الحرة الموقعة بـين البلدين. من جهـة أخرى عرض الدكتـور الشديفات حجـم التجـارة الخارجية بين المملكـة وتركيا وميزان المدفوعات بينهـا وأهم مجالات تجارة السلع والخدمـات والتي ما بلغت ما يقـارب 2 مليـار دولار ، مؤكداً على أن قطاع الفنادق يستحوذ على 46% من حجم الاستثمارات التركية في المملكة. وركز الدكتور الشديفـات على جاذبيـة البيئة الاستثمارية الأردنية من حيـث الأمن والأمان والاستقرار والموقع الجغـرافي المتميز ووجود القوى العاملـة البشريـة المؤهلة البنى التحتية والقوانين الحديثة الناظمة للاستثمار وجهـود المؤسسة في الفترة الماضية التي استهدفت أهـم الشركاء التجاريين والاستثماريـين في دول مجلس التعاون ودول شرق آسيا والتي تمخض عنها ارتفاع حجم الاستثمارات في المملكـة بنسبة 81% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012 مقارنة بعام 2011 وذلك بفضل تبسيط إجراءات ترخيص هذه المشاريع وتقديم كافة التسهيلات والحوافز والإعفاءات المقررة بموجب القوانين والأنظمة، علاوة على متابعة وحل التحديات التي يواجهها المستثمرين.

المنبر الاقتصادي

لقاء معالي وزير المالية الدكتور أمية طوقان

استضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2012/01/08 معالي الدكتور أمية طوقان وزير المالية بحضور عدد كبير من أعضاء جمعية رجال الإعمال الأردنيين وضيوفهم. وركز اللقاء على المرتكزات الأساسية للموازنة العامة لعام 2012 في ظل التطورات الاقتصادية. وتضمن برنامج اللقاء كلمة لمعالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية عرض فيها رؤية مجتمع الإعمال الأردني حول التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني وكيفية ترجمة توجهات الحكومة لمواجهة هذه التحديات في ضوء مشروع موازنة عام 2012 .

وقدم معالي وزير المالية عرضا حول أهم مرتكزات مشروع الموازنة للعام 2012 وسبل مواجهة الأوضاع الاقتصادية الراهنة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ثم فتح باب الحوار بين الحضور ومعالي الضيف حول هذا الموضوع .

وبين معالي رئيس الجمعية أن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني واضحة للجميع وتم تشخيصها وأشبعت بحثا في لجان الحوار الاقتصادي التي جمعت كافة هيئات القطاع الخاص والجهات الرسمية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي ، وخرجت هذه اللجان بمصفوفة توصيات لإنعاش الاقتصاد الأردني على المدى القصير والمتوسط فما هو مصير هذا الجهد الذي تم وما هي أولويات الحكومة في تنفيذ بعض هذه التوصيات هذا العام وأين يترجم ذلك في مشروع الموازنة . أخيرا لا يفوتني أن اذكر حجم الهدر الكبير في موارد الخزينة جراء الفساد المالي والإداري ، فاسترداد الأموال التي ضاعت على الخزينة يجب أن يحتل أولوية في أجندة الحكومة .

ثم تحدث معالي الدكتور أمية طوقان وبين في كلمته أن لحالة ‹الربيع العربي› الذي تشهده عدد من دول المنطقة آثار على الاقتصاد الأردني حيث انخفضت الإيرادات المحلية الحكومية بأكثر من 550 مليون عن المقدر، وزادت النفقات الإجمالية بأكثر من 700 مليون عن المقدر لعام 2011.

وأكد أن هذا الأمر شكل ضغطا بشكل كبير على موارد الخزينة، إلى أن وصلت العجوزات المالية في الموازنة العامة إلى حدود غير آمنة. ورأى أن الاقتصاد الأردني حقق نمواً بلغت نسبته 6.5% بالمتوسط خلال السنوات 2001 – 2009، وتمكنت المملكة من تعزيز رصيد احتياطياتها من العملات الأجنبية ونجحت في احتواء عجز الموازنة العامة للدولة وشهدت الخدمات الحكومية

الأساسية وخاصة التعليم والصحة تحسناً ملحوظاً. إن الأزمة المالية العالمية كان لها أثر كبير على النمو الاقتصادي وعلى الموازنة العامـة للدولـة خلال الأعوام 2009 – 2010 حيث أظهرت النتائج تباطـؤاً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي الذي تراجع إلى نحو 2.3% لعام 2010، في حين تجاوز عجز الموازنة العامة للدولة قبل المنح ما نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد المنح ما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010.

وأكد أن عمليات إصلاح الاختلالات الهيكلية في الموازنة قد أجلت في أكثر من مرة، وتم اللجوء في السابق إلى تمويل هذه العجوزات عـن طريـق القروض الداخلية والخارجيـة إلى أن وصلت أحجام المديونيـة إلى مستويات غير قابلة للاستمـرار وأصبحت تهدد الاستقـرار النقـدي والمصرفي ، لكن إذا مـا أجرينا الإصلاحات المالية الآن فقد نستطيع أن نتحكـم بوتيرة الإصلاح أما التأجيل سيدفع الأسواق المالية والنقدية إلى فرض الإصلاح علينا بالقوة وعندها نصبح غير قادرين على التحكم بوتيرة الإصلاح وكلفته.

لقاء معالي الدكتور جواد العناني
حول الاقتصاد الأردني- المشاكل والحلول

ألقى معالي الدكتور جواد العناني محاضرة في المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2012/04/01 حول الاقتصاد الأردني- المشاكل والحلول والتي بين فيها بأن الاقتصاد الأردني الآن يمر في امتحان يظهر مدى صلابته، وقدرته على تحمل أعباء المرحلة الحالية، والتي تمتزج فيها التحديات الداخلية بالتحديات الخارجية، إضافة إلى عدد من الحلول الفورية وطويلة الأجل. والتي يجب أن تبرمج وفق خطة إستراتيجية كاملة، وبتعاون وثيق بين الأطراف الثلاثة وهم القطاع العام، القطاع الخاص، والمجتمع المدني (أو السياسة والاقتصاد والاجتماع) وذلك بافتراض وجود أحزاب سياسية ناضجة ومتنافسة.

لقاء معالي السيد سميح بينو
رئيس هيئة مكافحة الفساد

استضـاف المنـبر الاقتصـادي لجمعيـة رجال الأعمـال الأردنيين معالي السيـد سميح بينو رئيـس هيئة مكافحـة الفساد بتاريخ 2012/05/02 حيث ألقى الضوء على موضوع مكافحة الفساد باعتباره ركناً من أركان الإصلاح الاقتصادي في القطاعين العام والخاص حيث تمت مناقشة أسبابه ومواطنه وسبل مكافحته وآثاره ونتائجه على التنمية الاقتصادية والمالية العامة والتشريعات والعلاقات الاقتصادية الخارجية وغير ذلك من عناصر اقتصادية متداخلة التأثير والتأثر بالفساد ومكافحته.

وقال معالي رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في الكلمة الافتتاحية، لقد أعربنا في جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن تعاون تـام مـع هيئة مكافحة الفسـاد وعقدنا اجتماعاً مع معالي الأخ سميـح بينو وزملائه في الهيئة قبل أكثر مـن عام وكان لنا ضابط ارتباط لمتابعة العلاقات مع الهيئة وقلنا منذ البداية أن خطوات المكافحة تأخذ إشكالا متعددة ومديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجـل وركزنـا على دور القضاء وعلى التناول الإعلامي ومـدى خطورته وها نحن نلتقي ثانية في إطار هذا التعاون ليس لنا هدف سـوى خدمـة اقتصادنا الوطني وتعزيز الثقة في منـاخ الاستثمار في الأردن مستلهمين قول صاحـب الجلالة حفظه الله في كتاب التكليف السامي للحكومة السابقة حيث أكد جلالته على محاربة واجتثاث كل أشكال الفساد وتقديم كل شبهة فساد إلى القضاء لتأخذ العدالة مجراها ويطبق القانون على الجميع من دون محاباة أو مراعاة لأي اعتبارات أخرى فلا أحد فوق القانون ولا أحد فوق المساءلة

ومن هذه الروح برز موضوع مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة كسبيل للإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة والحفاظ على المـال العام والخاص والتنمية الإداريـة وشروط استلام المساعدات الخارجية وتدفق الاستثمـارات عبر الحدود. حيث ينظر إلى الفساد على أنه داء خبيث نظراً لآثاره الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها وقيمها الأخلاقية ونظامها التعاقدي الاجتماعي ، وليس هذا فحسب بـل وتقويضهـا سياسياً وما يتبع ذلك من فوضـى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقـع المعاصر بدءاً من انهيار أنظمة حكـم فاسـدة بكل ما في الكلمة من معنى. وتزايد الضغوطات الشعبيـة العربية لمكافحة الفساد وآفاته المتعددة وتداعياته السلبية على كافة مناحي الحياة.

وبـين معـالي السيد سميح بينو رئيس هيئة مكافحة الفساد أن الهيئة ماضيـة في أداء واجباتها وممارسة أعمالها بعزيمة جسورة

وقـد استطاعت إجراء تعديلات على قانونها لتوفير الغطاء القانوني اللازم لعملها وليكون أكثر مواءمة لأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ولسد الثغرات والاحتياجات التي استدعتها المعطيات الجديدة ومن أهم التعديلات تلك المتعلقة بتقديم المساعدة القانونيـة المتبادلـة ما بين الدول لغايـات تبليغ المستنـدات القضائية تنفيذ عمليـات التفتيش والحجز والتجميـد وتبادل تقديم المعلومـات والمـواد والأدلة وتقديم أصول المستنـدات والسجلات الحكومية أو المصرفية أو الماليـة أو سجلات الشركات أوالمنشات التجاريـة تحديد العائدات الإجراميـة أو الممتلكات أو الأدوات أو الأشياء الأخرى أو اقتفاء أثرها واستردادها سواء كانت الأموال داخـل المملكـة أو خارجها وتسليمها لمستحقيها. موضحاً أن تفشي الفسـاد في أي مجتمع يعتبر عامل طرد للمستثمرين محليين أو أجانـب ويعرقل فرص الاستثمـار لأنه يساهم في زيادة كلفته ويخلق بيئة غير شريفة يتزايـد فيها جشع الموظفين المكلفين بخدمة المستثمرين كلما زادت فرص نجاح المشروعات الاستثمارية. كذلك كان بعض العاملين في القطاع الخاص يستغلون ما كانت تغفل عنه دائرة مراقبة الشركات أو ما كانت تتساهل بشأنه هيئة الأوراق المالية، ولكن مثل هذه الأمور ضبطت الآن.

لقاء سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة

استضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2012/06/17 سعادة السيد ستيوارت جونز سفير الولايات المتحدة الأمريكية بحضـور عـدد كبير من أعضاء الجمعية وكبـار المختصين بالشأن الاقتصادي في السفارة. واستهـل معالي السيد حمدي الطباع اللقاء مشيداً فيها بمستوى العلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين على مختلف الصعد وثمن دور الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة الأردن لمواجهة التحديات الاقتصادية من خلال برامج المساعدات المالية والفنية التي تقدمها للأردن، كما أشاد بدور السفـارة الأمريكيـة في تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في مجال التبادل التجاري بموجـب اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وجـذب الاستثمـارات الأمريكية لتستفيد من مناخ وفرص الاستثمار في الأردن . وأفاد الطباع بان النتائـج أثبتت النجاح الكبير الـذي تحقـق من اتفاقية التجـارة الحرة منذ عـام 2000 إذ تضاعف التبادل التجاري خمس مـرات ليصل حجم التجارة بين البلديـن إلى مـا يزيد على 2 مليار دولار مما يجعل السوق الأمريكي يحتل الترتيـب الثاني في قائمة أسواق الصادرات الأردنية . ومـا كان لهـذه النتائج أن تتحقـق لولا قناعة المستورد الأمريكي بجودة السلع الأردنية المصـدرة وكفاءة قطاع التصدير الأردني فصـادرات المنسوجات والألبسة والأسمـدة والأدوية والمنتجات الهندسية الأردنية قد أثبتـت وجودها في السوق الأمريكي ولكننا في الوقـت نفسـه نتطلع لدخول المزيد من السلع الأردنية إلى السوق الأمريكي سواء السلع الصناعية أو الزراعية أو الخدمية إلى جانـب توفـر مقومات السياحة في الأردن لجذب السياح من الولايـات المتحدة الأمريكية . ومن جانب أخر فان الأردن قد نجح في تعزيز بيئته الاستثمارية مما شجع كبريات الشركات العالمية والعربية للاستثمار في الأردن في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وساهم في جذب المليارات من تلك الاستثمارات مستفيدة من الأمن والاستقرار الذين ينعم بهما الأردن والموقع الجغرافي المتميز ووفرة الكفاءات البشرية المدربة ومستوى التعليم العالي.

ثـم تحـدث سعـادة السفير الأمريكي في الأردن السيد ستيـوارت جونز للحضور وأفاد أن الولايات المتحـدة الأمريكية تثق بقدرة الأردن علـى تجـاوز التحديات الاقتصادية الصعبـة التي يمر بها حيث أن قيمـة الاستثمارات الأمريكيـة الحالية المباشرة وغير المباشـرة قـد تجاوزت ال (2.2) مليار دولار فهناك على سبيل المثال مشـروع تحدي الألفية الذي يستثمر (275) مليون دولار، و شركتا AES والبامار الأمريكيتين اللتين تستثمران حاليا مئات الملايين وتستعد لمضاعفة استثماراتهما خلال السنتين القادمتين. وأشـاد سعـادة السفير جونز بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي قام وما يزال الأردن يقوم بها. وأكد على أهمية الشراكة المميـزة التـي تربط ما بين البلدين على مدة سنين طويلة وعلى التزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم للأردن بحوالي 840 مليون

دولار سنوياً حتى عام 2014. كما دعا السفير جونز القطاع الخاص الأردني للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا و توسيع أعمالهم في المنطقة بالاستفادة من الفرص الكبيرة المتواجدة حاليا في العراق و غيرها من دول المنطقة.

ثم جرى حوار مفتوح بين الحضور وسعادة السفير تركز حول سبل تعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين وأجاب سعادته على استفسارات الحضور.

استقبال السفراء

لقاء سعادة السفير الروماني لدى المملكة

اجتمـع معـالي رئيـس الجمعية في مقر الجمعيـة بتاريـخ 2012/01/26 ، مع سعادة سفـير رومانيـا في الأردن السيد بوغدان فيليـب بحضـور المستشـار الاقتصادي في سفـارة رومانيا ومعالي السيد ثابـت الطاهر نائب رئيس الجمعيـة. وقد جرى خلال اللقـاء استعراض تطور العلاقات الاقتصادية بين الأردن ورومانيا حيث أكد معـالي السيد حمدي الطباع لسعادة السفير رغبة القطـاع الخاص في الأردن لتعزيز هـذه العلاقات بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين الصديقين وبين القطاعات الاقتصادية التـي تتوفر فيها فرص للتعـاون المشترك ويحتاج الأردن للخبرات الرومانية المتميزة فيها مثـل الطاقة المتجددة وتوليد الكهرباء ومعالجـة الميـاه والزراعة إضافة إلى تكرير النفط إذ أن الشركات الرومانيـة لها خبرات سابقة في تنفيذ مشاريع توسعة مصفاة البترول في الأردن وهناك حاجة للاستفادة من هذه الخبرات في مشروع توسعة مصفاة البترول المطروح حاليا ، فأوضح سعادة السفير بان هناك إمكانية لتعاون الشركات الأردنية والرومانية في مجال التنقيب عن النفط والغاز إلى جانب تكنولوجيا استغلال طاقة الرياح .

ثـم وجـه سعـادة السفير الدعوة لرجـال الأعمال الأردنيين لزيارة رومانيـا في منتصف شهر حزيران القـادم لكي يلتقي رجال الأعمـال الأردنيين مـع نظرائهم في المجلس الوطني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بمناسبة العيد الخامس والعشرين لتأسيس المجلـس ولاستكشـاف فرص التعاون القائمة في مختلف المجـالات الاقتصادية . ومن جانبه رحب رئيـس الجمعية السيد حمدي الطباع بهذه الدعوة خاصة وان الجمعية ترتبط مع هذا المجلس في اتفاقية مجلس إعمال مشترك منذ عام 1996.

وقـد تضاعـف حجم التبادل التجـاري بين الأردن ورومانيـا للعام 2011 مقارنة مـع عام 2010 ، حيث بلغـت قيمة الصادرات الأردنيـة إلى رومانيـا حوالي 13 مليون دينار، فيما بلغـت الواردات من رومانيا حوالي 110 مليون دينار وتعتبر اتفاقية الشراكة الأردنيـة الأوروبيـة الإطـار القانوني الذي يحكـم العلاقات التجارية بـين الأردن ورومانيا .فهناك تحديـات كبيرة لزيادة حجم التبـادل التجاري وإنشاء الاستثمـارات المشتركة وتحقيق توازن في الميزان التجاري وزيادة حجـم الصادرات الأردنية إلى السوق الرومـاني، وعلـى الأخص من المنتجات الكيماوية والأدوية والخضار، الأمر الذي يتطلب حث القطاع الخاص في كلا البلدين على تطوير مشاريع تنموية واستثمارية مشتركة في القطاعات الحيوية كالمياه والطاقة والنقل.

وقـد شهـدت العلاقات الثنائية تطوراً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية في العديد من برامج التعاون المشترك، أبرزها الاتفاق مؤخـراً علـى التعاون في مجالات الطاقة النووية السلمية والمجالات الطبيـة والرعاية الصحية، فمثل هذه الفرص تلقي على عاتق القطاع الخاص في كلا البلدين مسؤولية مشتركة لاستثمار الطاقات المتوفرة وتحقيق المزيد من النتائج المرجوة.

إن رومانيـا تعتـبر مدخلاً للمنتجات الأردنيـة إلى دول جنوب شرق أوروبا والى الأسواق الأوروبية بشـكل عام كما إن الأردن يوفر فرصـا استثماريـة إستراتيجية يمكـن لقطاع الأعمال الرومـاني الاستفادة منهـا في قطاعات النقل والطاقـة والمياه والخدمات الصحية والسياحة والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات.

لقاء القنصل الفخري للمملكة لدى اليونان

اجتمـع معـالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الثلاثـاء الموافق 27/ 3/ 2012 بسعادة السفير صقـر ملـكاوي مدير وحدة التطويـر الإداري في وزارة الخارجية وسعـادة القنصل الفخري للأردن في اليونـان السيدة دسبينا مانتا، حيث جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية التي تربط الأردن واليونان كما جرى استعراض دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع القطاع الخاص في اليونان في ضوء مذكرة التفاهم بين الجمعية وجمعية المصدرين بشمال اليونان بتاريخ 14-5-2007 والتي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات منتدى الأعمال والاستثمار الأردني اليوناني الذي عقـد في سالونيـك– اليونان بدعوة من جمعية المصدريين اليونانيين وبمشاركة عـدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين ومؤسسة تشجيـع الاستثمـار ومؤسسة المدن الصناعية . كمـا تم خلال لقاء معالي رئيس الجمعية مع السيـدة دسبينا مانتا بحث تنظيم زيـارة عمـل لأعضاء الجمعية إلى اليونان خلال هذا العام بهدف تعزيز التواصل بين مجتمعي الأعمال في البلدين. ومن الجدير بالذكر أن صادرات الأردن إلى اليونان بلغت العام الماضي 2011 ما قيمته 12.5 مليون دينار معظمها من الأسمدة فيما استورد الأردن من اليونان سلع متنوعة بقيمة 19.7 مليون دينار.

لقاء سعادة سفير المملكة لدى جمهورية الصين الشعبية

التقى رئيس الجمعية بتاريخ 2012/4/23 مع سعادة السيد يحيى القرالة سفير الأردن المعين لدى جمهورية الصين الشعبية حيث جرى بحث العلاقات الاقتصادية بين الأردن والصين وسبل تنميتها على مستوى القطاع الخاص وأوجه التعاون الممكنة بين الجمعية والسفارة الأردنية في بكين لتنمية هذه العلاقات . واستعرض معالي السيد حمدي الطباع لسعادة السفير دور الجمعية في هذا المجال منذ زيارة وفد الجمعية إلى الصين عام 2005 حيث شاركت في المؤتمر الأول لرجال الأعمال العرب والصينيين الذي عقد في بكين آنذاك. ثم أصبحت هذه العلاقات متميزة اثر توقيع الجمعية والمجلس الصيني لترويج التجارة الدولية عام 2007 على اتفاقية تأسيس مجلس الأعمال الأردني الصيني بمناسبة انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر الأعمال العربي- الصيني الذي استضافه اتحاد رجال الأعمال العرب في عمان، وتم بموجب هذا الاتفاق وضع الإطار الذي ينظم علاقات رجال الأعمال الأردنيين بنظرائهم أصدقائنا في الصين ، فقد قامت الجمعية بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم الدورة الثانية للمؤتمر العربي- الصيني لرجال الأعمال في عمان خلال الفترة 18-2007/6/20 حضره المئات من رجال الأعمال الأردنيين والعرب وعدد كبير من الشركات الصينية وتمخض عنه التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون بين هيئات رجال الأعمال العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية كذلك أثمر المؤتمر عن الإعلان عن تأسيس شركة أردنية صينية . كما شاركت الجمعية في الدورة الثالثة للمؤتمر التي عقدت في عام 2009 في مقاطعة هانغتشو.

لقاء سفير المملكة لدى الجزائر

اجتمـع رئيـس الجمعية بتاريـخ 2012/2/27 مع سعـادة السيد محمد النعيمات سفـير المملكة الأردنيـة الهاشمية في الجزائر بمناسبة قرب تولي سعادة السفير مهامه في دولة الجزائر الشقيقة، حيث استعرض معالي رئيس الجمعية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ودور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز هذه العلاقات في إطار مجلس الأعمال الأردني الجزائري الذي تأسس في عام 2006 مع منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر ، وقد أثمرت جهود المجلس في التنظيم المشترك بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب للملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي في نوفمبر 2006 والذي عقد برعاية وحضور فخامة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة ورئيس وزراء الجزائر في حينه ، وقد شاركت الجمعية في الملتقى بوفد كبير من رجال الأعمال الأردنيين يمثلون مختلف القطاعـات الاقتصاديـة . كذلـك تعددت زيارات الوفـود الجزائرية وكبار المسؤولين إلى الجمعية منهـا زيارة وزراء الصناعة والمالية ومستشار فخامة الرئيس في الجزائر.

كمـا قـدم معالي السيد حمدي الطباع لسعـادة السفير شرحا حول فرص وامكانيات التعاون بـين البلدين الشقيقين فمن حيث التبادل التجاري يذكر أن الأردن يصدر حوالي 88 مليون دينار سنويا إلى السوق الجزائري معظمها من الادوية البشرية في حين أن الـواردات مـن الجزائر لا تكاد تذكر مع أن الجزائر بلد صناعي وزراعـي متقدم بالامكان استيراد مختلف المنتجات الزراعية منه بالاضافة إلى تسويق الصادرات الجزائرية عبر الأردن إلى دول المنطقة ، وهناك استثمارات عديدة للاردنيين هناك خاصة في مجـال الصناعـات الدوائيـة . ونـوه إلى ضرورة تعريف القطـاع الخاص في الجزائـر بمزايا وفرص الاستثمـار في الأردن في ضـوء علاقـات الأردن الاقتصادية المتميـزة واتفاقيات التجارة الحرة التـي تفتح أمام المنتجات الأردنية كـبرى الأسواق العالمية ومنهـا السـوق الأمريكي وان ذلك يشكل فرصة جيـدة لرجال الأعمال الجزائريين للاستثمـار في الأردن وبالتالي دخول الأسواق العالميـة عـبر التصدير من الأردن ، ومن جهة أخرى يجب تكثيف الجهود للاستفـادة من قطاع الخدمات الذي يتميز به الأردن خاصة قطاع الرعاية الصحية واستقدام المرضى الجزائريين للعلاج في الأردن و تشجيع السياحة الدينية كذلك قطاع المقاولات والاستشارات الهندسية فهناك فرص كبيرة للمقاولين الأردنيين للعمل في السوق الجزائري وعلى نقابة المقاولين أن تسعى لدخول الشـركات الأردنيـة السوق الجزائري ومد جسـور التعاون مع الجانب الجزائري في هذا المجال . كمـا أشار إلى إمكانية تصدير الخـبرات الأردنيـة في مجال التامين الإسلامي والبنـوك الإسلامية وتوفير الظروف المناسبة لفتح فـروع للشركات الأردنية التي تعمـل في هذيـن المجالـين في الجزائر. ومن جانب أخر نوه معـالي رئيس الجمعية إلى وجود عقبات تعترض سبيل تنمية التبادل التجـاري وتعزيـز العلاقات الاقتصاديـة بين البلدين من حيث عدم وجـود خطوط نقل بحري وخط جـوي مباشر مما يستوجب دراسـة إعـادة فتح خط الملكيـة الأردنية إلى الجزائر وعقد اتفاقيـة في مجال النقل البحري مع الجانب الجزائـري إذا ما أردنا

تشجيـع زيارات رجال الأعمال والمواطنين سواء للعلاج أو السياحـة ولتأمين خطوط نقل البضائع، ثم عرض معالي السيد حمدي الطباع فكرة إقامة معرض للمنتجات الأردنية والبيع المباشر في الجزائر تزامنا مع منتدى اقتصادي أردني جزائري يتم تنظيمه للتعريف بفرص وامكانيات التعاون بين البلدين في كافة القطاعات الاقتصادية . كذلك اقترح أن تدرس مؤسسة تشجيع الاستثمار إمكانيـة فتـح مكتب لها في الجزائر نظرا للإمكانيات الكبيرة القائمـة في هذا البلد ووجود فرصة جيدة لجذب استثمارات رجال الأعمـال الجزائريـين إلى الأردن. كما اقترح أن يتم دراسة إمكانيـة استيراد الغاز الطبيعي من الجزائر والتعاون مع شركة سونا تراك الجزائرية في مجال الطاقة. ومن جانبه أعرب سعادة السفير عن شكره وتقديره للدور الذي تقوم به جمعية رجال الأعمال الأردنيـين لتنميـة العلاقات مع الجانب الجزائري وأبدى استعداده لبذل الجهود لإنجاح إقامة منتدى اقتصادي أردني جزائري في المستقبل القريب والمساعدة في تنظيم زيارة لوفد كبير من رجال الأعمال الأردنيين إلى الجزائر .

لقاء سعادة السفير التونسي لدى المملكة

اجتمـع معالي رئيس الجمعية بتاريخ 2012/03/25 مع سعادة سفير الجمهورية التونسية السيد عبد المجيد الفرشيشي ، حيث جـرى استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقـين وسبل تعزيزها في ضوء قرب عقد اجتماعـات اللجنة العليا الأردنية التونسية المشتركة في عمان، وقد اتفق على أن توجه جمعية رجال الأعمال الأردنيين الدعوة لنظيرتها في تونس للتوقيع على اتفاقية إنشـاء مجلـس أعمال أردني تونسي على هامش اجتماعات اللجنة العليا، كما سلم سعادة السفـير التونسي الدعوة لمعالي رئيس الجمعيـة للمشاركـة في الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي سيعقد في تونس خلال الفترة المقبلة والذي تنظمه وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بالجمهورية التونسية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والبنك الإسلامـي للتنميـة وتحت رعاية السيد حمادي الجبالي رئيس الحكومة التونسيـة ، ووعد رئيس الجمعية بتلبية الدعوة وتعميمها على رجال الأعمال الأردنيين للمشاركة وكذلك على أعضاء اتحاد رجال الأعمال العرب الذي يرأسه معالي السيد حمدي الطباع ، وقـد شـارك وفـد كبير من رجال الأعمال التونسيين في الملتقى الرابع عشر لمجتمـع الأعمال العربي الذي عقد في الدوحة خلال الفـترة 20-21 فبرايـر 2012 بتنظيـم اتحاد رجال الأعمـال العرب وجمعية رجـال الأعمال الأردنيين ورابطـة رجال الأعمال القطريـين ، حيـث تعرف رجـال الأعمال التونسيين من خلال جلسـات الملتقى على مناخ وفرص الاستثمـار في الأردن كما شارك ضمـن الوفـد التونسي وزراء الاقتصاد والاستثمار في تونس وخصصت جلسة خاصة حول تونس في فعاليات الملتقى، كما أعلن في ختام الاجتماعات عن انضمام تونس لاتحاد رجال الأعمال العرب

لقاء سعادة سفير المملكة لدى دولة قطر

التقى رئيس الجمعية بتاريخ 2012/02/01 سعادة السيد زاهي الصمادي سفير المملكة الأردنية الهاشمية المعين لدى دولة قطر بمناسبة تسلمه مهامه الرسمية ، بهدف بحث سبل تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم القطريين ودور سفارة المملكة في هذا الخصوص ، واستعرض معالي السيد حمدي الطباع لسعادة السفير العلاقات التي تربط الجمعية مع رابطة رجال الأعمال القطريين بموجب اتفاقية مجلس الأعمال المشترك الذي تأسس في عام 2005 أعقبها انضمام رابطة رجال الأعمال القطريين إلى اتحاد رجال الأعمال العرب ، ومن الجدير ذكره أيضا أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين هي التي ساهمت في تأسيس الرابطة في قطر ضمن سعي الجمعية لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين على مستوى رجال الأعمال . ثم استعرض معالي رئيس الجمعية تطور العلاقات منذ تأسيس مجلس الأعمال أبرزها أن سعادة الشيخ فيصل بن قاسم ال ثاني رئيس الرابطة وجه الدعوة لاتحاد رجال الأعمال العرب لعقد اجتماعات الملتقى التاسع لمجتمع الأعمال العربي في الدوحة خلال الفترة 13-14 ديسمبر عام 2005 ، فشاركت الجمعية في هذا المتقى بوفد كبير من رجال الأعمال الأردنيين إلى جانب مشاركة وفود 15 دولة عربية تمثل جمعيات القطاع الخاص في تلك الدول والتي تربطها بجمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد رجال الأعمال العرب بمجالس أعمال مشتركة . وكذلك سوف تستضيف رابطة رجال الأعمال القطريين الملتقى للمرة الثانية خلال الفترة 20-21 فبراير 2012 حيث تنعقد جلسات الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي لمدة يومين في الدوحة بحضور المئات من رجال الأعمال القطريين ونظرائهم من مختلف الدول العربية وسوف تشارك فيه الجمعية بوفد كبير من رجال الأعمال .

و وضع السيد حمدي الطباع سعادة السفير بصورة الترتيبات لعقد الملتقى في الدوحة ومن جانبه أعرب سعادة السفير عن ارتياحه للتعاون القائم بين مجتمعي الأعمال في البلدين الشقيقين وثمن جهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين بهذا المجال وأبدى استعداده وطاقم السفارة الأردنية في الدوحة لتقديم كل ما من شانه المساهمة في إنجاح هذا المؤتمر الهام .

لقاء سعادة السفير الاندونيسي لدى المملكة

استقبـل رئيـس الجمعيـة في مقر الجمعية بتاريـخ 2012/06/24 سعادة السيد زيـن البحر نور سفـير اندونيسيا لدى المملكة الأردنيـة الهاشميـة ، واستعرض الطباع خلال اللقـاء العلاقات الاقتصادية التي تربـط الأردن واندونيسيا والتعاون القائم بين مجتمعـي الأعمـال في كلا البلدين وسبل تطويـر هذه العلاقات في مختلف المجـالات التجارية والاستثمارية وفي مجال السياحة والتعليـم العـالي والرعايـة الصحية التي يمتـاز بها الأردن على مستوى المنطقـة . كما عرض مزايا الاستفـادة من موقع الأردن الجغرافي وتوفر البنى التحتية فيه لتجارة الترانزيت من خلال المناطق الحرة خاصة إلى السوق العراقي مما يعتبر عاملا مشجعا للشركات الاندونيسية لاستخدام الأردن منطلقا للأسواق العربية والعالمية في ضوء اتفاقيات التجارة الحرة التي تتيح للمنتجات الأردنيـة فرص التصديـر معفاة من الرسوم إلى أسـواق أوروبا والولايات المتحـدة بالاضافة إلى أسـواق منطقة التجارة الحرة العربيـة الكـبرى . ومن جانبه أعرب سعادة السفير عن اهتمام الشركات الاندونيسيـة بالتواجد في الأردن نظرا لمناخ الاستثمار الجـاذب فيـه وتوفر فرص كثيرة لإقامـة المشاريع في مختلف المجالات خاصة في ظل الاستقـرار والأمن الذين يتمتع بهما الأردن وأكد على ضرورة تنشيط فعاليات جمعية الصداقة الأردنية الاندونيسية التي تأسست عام 2007 . وأثار سعادته ضرورة تعزيز التبـادل التجـاري بين الجانبين وتوسيـع قاعدة السلع المتبادلة . وفي هـذا الإطار وجه الدعوة لأعضـاء الجمعية لحضور معرض المنتجـات الاندونيسيـة الذي سيقام في مدينـة الحسين للشباب خلال الفـترة 8-2012/7/10 والذي يتضمـن لقاءات ثنائية بـين رجـال الأعمال . ورحب معالي السيد حمدي الطباع بالدعوة ووعـد بتعميم هذه الدعوة على أعضاء الجمعية وان يتم البحث قريبـا في إقامة نشاط مشترك بين الجمعية ورجال الأعمال الاندونيسيـين لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات .

استقبال الوزير المفوض التجاري في سفارة جمهورية مصر العربية

استقبل معالي السيد حمدي الطباع في مقر الجمعية يوم الثلاثاء الموافق 2012/8/28 سعادة السيد محمد عبد الله الوزير المفوض التجاري في سفارة جمهورية مصر العربية في عمان ، وحضر اللقاء أعضاء مجلس إدارة الجمعية : معالي السيد ثابت الطاهر نائب الرئيس السيد موسى شحادة ، والسيد محمد بهجت البلبيسي. واستعرض معالي رئيس الجمعية خلال اللقاء العلاقات الاقتصادية المتميزة التي تربط الأردن ومصر ودور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تنمية وتطوير هذه العلاقات في إطار مجلس الأعمال المشترك الذي يربط الجمعية بنظيرتها جمعية رجال الأعمال المصريين منذ عام 1985 وبين الطباع إن هذا المجلس يعتبر من أنشط مجالس الأعمال التي ترتبط بها جمعية رجال الأعمال الأردنيين ، إذ تعقد اجتماعاته سنويا بالتناوب بين عمان والقاهرة يتم خلالها استعراض مسيرة التعاون المشترك بين قطاعي الأعمال في البلدين وبحث الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الأردنية – المصرية واستشراف سبل تطويرها وفرص إقامة المشاريع المشتركة وبحث آلية تنمية العلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال في البلدين وتجاوز أية معيقات قد تعترضها خاصة في مجال التبادل التجاري وحركة انتقال السلع بين البلدين وعبرهما بواسطة الترانزيت ، كما يتم خلال هذه الاجتماعات تقديم أوراق عمل من الجانبين حول فرص التعاون المشترك في مجالات اقتصادية مختلفة بالإضافة إلى تقديم عروض من كبار المسؤولين حول فرص ومناخ الاستثمار في البلدين.

وأكد الطباع على أهمية تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين وتشجيع الصادرات الأردنية إلى السوق المصري، وبين إن الميزان التجاري يميل بدرجة كبيرة لصالح مصر الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود للاستفادة من مزايا الاتفاقية التجارية ورفع مستوى التبادل التجاري، والسعي لإزالة كافة القيود الإدارية والعقبات التي تعترض سبيل انسياب السلع والخدمات على حد سواء، ومنها على وجه الخصوص صعوبة دخول بعض المنتجات الأردنية للسوق المصري مثل المواد الغذائية المصنعة والأدوية البشرية فعلى الرغم من التقدم الحاصل في هذا الموضوع في ضوء قرارات اللجان العليا الأردنية-المصرية إلا أن بعض الأدوية الأردنية ما زالت تعاني من معيقات إدارية، ثم أشار إلى ضرورة تسهيل عملية نقل البضائع والصادرات الأردنية عبر الحدود المصرية بطريق الترانزيت إلى ليبيا .

ومن جانب آخر فان هناك فرص كبيرة لإقامة المشاريع الاستثمارية بين القطاع الخاص في كلا البلدين ، وتقدر الاستثمارات الأردنية في مصر بحوالي (900) مليون دينار ، أما الاستثمارات المصرية في الأردن فتقدر بحوالي (205) مليون دينار بالإضافة إلى مشروع (Tala Bay) بالعقبة بكلفة (500) مليون دولار، إلى جانب الاستثمارات القائمة في القطاع المصرفي مثل

البنـك العقـاري المصري وبنك القاهـرة عمان. أما أهم المشاريـع الاستثمارية المشتركة بين الحكومتـين الأردنية والمصرية فهي مشـروع الربـط الكهربائي، ومشـروع نقل الغاز المصري و مشروع شركـة الجسر العربي للنقل البحري التـي تربط ميناء العقبة بالموانئ المصرية.

ومن جانبه أعرب سعادة الوزير المفوض التجاري السيد محمد عبد الله عن شكره وتقديره لجهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين في توطيـد العلاقات الاقتصاديـة في مختلف المجالات بين القطاع الخاص في البلدين الشقيقـين. وأبدى الاستعداد لبذل الجهود الممكنـة وتقديم المساعـدة والتعاون مع الجمعية لتشجيع المزيـد من اللقاءات بين رجال الأعمـال الأردنيين ونظرائهم المصريين واقـترح أن يتـم ترتيب هكذا لقـاء قريبا، ورحب رئيس الجمعية بهذا الاقتراح واتفق على أن يتـم التنسيق بين الجمعية والسفارة المصرية لهذه الغاية قريبا.

لقاء المستشار الاقتصادي في السفارة الأردنية بباريس

التقى سعادة المهندس عبد الحليم عابدين ، امين سر وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الاثنين الموافق 2012/9/3 في مقر الجمعية بسعادة السيد باسم قردن المستشار الاقتصادي في سفارة المملكة الأردنية الهاشمية بباريس ، حيث استعرض المهندس عبد الحليم عابدين نشاطات جمعية رجال الأعمال الأردنيين ودور الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع فرنسا في إطار مجلس الأعمال الأردني الفرنسي بين الجمعية ومنظمة أرباب العمل الفرنسيين (ميديف) والذي تأسس عام 1994 وكان له دور كبير في جذب الاستثمارات الفرنسية إلى الأردن وذلك من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد لمجلس الأعمال بالتناوب بين عمان وباريس وكان آخرها الاجتماع الذي عقد في باريس بتاريخ 6 أكتوبر 2011 ، ومن جانبه أعرب السيد قردن عن تقديره لجهود الجمعية في الترويج للأردن عبر علاقاتها المتميزة مع رجال الأعمال الفرنسيين ، ثم جرى بحث عدة مقترحات لتفعيل اللقاءات بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين وعقد لقاءات مع الشركات الفرنسية يتم خلالها عرض فرص التعاون وإقامة المشاريع المشتركة وتحفيز الشركات الفرنسية للقدوم إلى الأردن لإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية ، خاصة في بعض القطاعات الاقتصادية مثل السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانطلاق عبر الأردن إلى الأسواق المجاورة من خلال تأسيس مكاتب إقليمية للشركات الفرنسية في عمان والتعاون مع كافراج(غرفة التجارة والصناعة الفرنسية في عمان) ومؤسسة ترويج الصادرات الفرنسية لتعزيز علاقات رجال الأعمال في البلدين ، كذلك تم بحث كيفية الاستفادة من الخبرات المتميزة للشركات الفرنسية في الأسواق الإفريقية وسبل التعاون مع هذه الشركات لدخول الصادرات الأردنية إلى أسواق إفريقيا . وتم الاتفاق على التعاون بين الجمعية والسفارة الأردنية في باريس لتنظيم زيارة للشركات الفرنسية إلى الأردن وعقد دورة جديدة لمجلس الأعمال المشترك مع ميديف في بداية العام القادم.

النشاطات المحلية

المشاركة في مؤتمر السوق الذي عقد في رحاب الجامعة الهاشمية خلال الفترة 17-18/ 4/ 2012

شاركت الجمعية في فعاليات مؤتمر السوق الذي عقد في رحاب الجامعة الهاشمية خلال الفترة 17-18/ 4/ 2012 بالتعاون مع جامعة EMUNI وجامعة Murcia الاسبانية وقد قدم معالي رئيس الجمعية السيد حمدي الطباع ورقة عمل في المؤتمر ضمن محور التعليم العالي والبحث العلمي، تناول فيها واقع البحث العلمي في الأردن واستعرض تطور قطاع التعليم العالي .

مؤتمر البنك الأوروبي للتنمية وإعادة الاعمار حول «تحفيز النمو والاستثمار أثناء المرحلة الانتقالية» ضمن مبادرة من مرحلة اقتصادية إلى أخرى

شاركت الجمعية في تنظيم وحضور مؤتمر تحفيز النمو والاستثمار أثناء المرحلة الانتقالية ضمن مبادرة من مرحلة اقتصادية إلى أخرى التي أطلقها البنك الأوروبي للتنمية وإعادة الاعمار، والذي عقد في مركز الحسين بن طلال للمؤتمرات بالبحر الميت خلال الفترة 28 – 29 /2012/05 بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ووزارة التخطيط وغرفتي صناعة وتجارة الأردن، وترأس وفد الجمعية للمؤتمر معالي السيد حمدي الطباع حيث ضم عدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين. وألقى معاليه كلمة في جلسة الافتتاح استعرض فيها آخر التطورات الاقتصادية على الساحة الأردنية ووجهة نظر مجتمع الأعمال فيما يخص برنامج الإصلاح الاقتصادي وما هو مطلوب من البنك الأوروبي للتنمية لدعم الأردن في القطاعات التي تركزت عليها محاور المؤتمر والتي تمثل أبرز المحاور التي ناقشها البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية وشركاه. ويعتبر هذا الحدث، الذي تحت عنوان «تحفيز النمو والاستثمار أثناء المرحلة الانتقالية» ضمن مبادرة من مرحلة انتقالية إلى أخرى ، واحداً من سلسلة حلقات نقاش ينظمها البنك في منطقة جنوبي وشرقي البحر الأبيض المتوسط، ويهدف البنك إلى الإصغاء لهذه النقاشات لاكتساب فهم أعمق للاختلافات بين تجارب الإصلاح في المنطقتين.

كما شكل هذا اللقاء فرصة للقطاع الخاص الأردني وصناع القرار لمناقشة الأولويات على الأجلين القصير والمتوسط بالنسبة للأردن، وذلك من خلال تبادل الخبرات في المرحلة الانتقالية وتجارب الإصلاح مع المسؤولين عن صياغة السياسات وممثلي الشركات الكبرى من بلدان وسط وشرق أوروبا وتركيا. ومن بين المتحدثين رئيس الوزراء البولندي السابق جان كرزيستوف بيليكي، ونائب رئيس الوزراء السلوفاكي السابق إيفان ميكلوس، ونائب رئيس الوزراء الصربي السابق بوزيدار ديليتش، بالإضافة إلى مجموعة من الرؤساء التنفيذيين لعدد من البنوك والشركات وصناديق الأسهم الخاصة البارزة. ويحظى البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بتقدير دولي للمهارات الفريدة التي يتمتع بها، وخاصة في مجال العمل المباشر مع القطاع الخاص، والتي تمتد خبرته فيها على مدار أكثر من عشرين عاماً من تقديم الدعم اللازم أثناء المراحل الانتقالية في بلدان شرق أوروبا، والتي يمكن تطبيقها في دول منطقة جنوبي وشرقي البحر الأبيض المتوسط؛ الأردن ومصر والمغرب وتونس.

وفي استجابة للنداء الذي توجه به المجتمع الدولي، يتوسع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية في رقعة المناطق المشمولة بأنشطته لتشمل منطقة جنوبي وشرقي البحر الأبيض المتوسط من خلال عملية تنقسم إلى ثلاث مراحل بدأت أولاها فعلياً بتدفق المساعدة التقنية التي يتم تمويلها من الجهات المانحة. أما المرحلة الثانية التي يُتَوقع أن تتم المباشرة فيها عام 2012، ستكون إنشاء صندوق خاص يتيح البدء باستثمارات البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية في البلدان الأربعة بعد شمولهم تماماً بعمليات البنك وأنشطته. وتمهّد صناديق التعاون الفني في هذا الإطار الطريق أمام البنك للحصول على تمويل في المستقبل لهذه

الغايـة. ويهـدف البنك إلى الاستجابـة لمتطلبات التمويل في المنطقة بمـا فيها الأردن، وذلك من خلال دعـم الشركات الصغيرة والمتوسطـة والمساهمـة في إيجاد فرص العمل للشباب بشكل خاص. كما يهـدف أيضاً إلى تأسيس قطاع مـالي مستقر والارتقاء بخدمـات البلديـات وترشيد الزراعة والمساهمة في إيجاد حلول لمشـاكل الطاقة المستدامة. يشـار إلى أن البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية يمكنه توفير تمويل للمنطقة يصل إلى مليارين ونصف المليار يورو سنوياً .

لقاء معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي

التقـى معـالي الدكتور زياد فريـز محافظ البنك المركزي في مكتبه بالبنك المركزي مع مجلـس إدارة الجمعية بتاريخ 21/ 11/ 2012 وجرى خلال اللقاء استعراض سياسة الأردن النقدية وأخر التطورات على الساحة الاقتصادية وتركز النقاش حول إيجاد آليـة لتأمـين التمويل اللازم للشركات الخاصة بكافة فئات الكبرى والمتوسطة وصغـيرة الحجم، والصعوبات التي تواجه الأشقاء السوريـين في فتـح حسابات بنكيـة، والتي تم بموجبها صدور تعليمات دولـة رئيس الوزراء بتسهيل عملية فتـح الحسابات البنكية للأشقاء السوريين، وقيام معالي محافظ البنك المركزي بدوره بتعميم ذلك على البنوك العاملة في المملكة.

استقبال الوفود الاقتصادية

وفد البنك الأوروبي لإعادة الأعمال والتنمية

اجتمـع معـالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجـال الأعمال الأردنيين تاريخ 2012/5/29 مع وفـد الدائرة القانونية في البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ممثلا بالمستشار القانوني السيد ميشيل نوسبومر والسيدة فردريك داهان رئيسة وحدة القانـون المالي، وشـارك في الاجتماع معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعيـة والسيد موسى شحادة عضو مجلس إدارة الجمعيـة ومعـالي الدكتور جواد حديد عضو الجمعية كمـا حضر اللقاء الأستاذ رجائي كمال الدجـاني. وتم خلال اللقاء اطلاع وفـد البنـك الأوروبـي على البيئة التشريعيـة الناظمة للأعمال في الأردن ووجهـة نظر القطاع الخاص حـول أولويات تطوير بيئة الأعمـال في الأردن بهـدف جذب الاستثمـارات وتطوير قدرة القطاع الخاص علـى مواجهة التحديـات الاقتصادية الراهنة كما عرض معالي رئيس الجمعية السيد حمدي الطباع دور الجمعية في التنمية الاقتصادية وخدمة مجتمع الأعمال الأردني من خلال مختلف النشاطات التي تقوم بها وشبكة العلاقات الاقتصادية التي تربطها بنظيراتها في مختلف أنحاء العالم، كما جرى مناقشة التحديـات الاقتصاديـة التـي يواجهها الأردن وتؤثر على تنافسيـة الاقتصاد الوطني من حيث ارتفاع تكلفـة الطاقة والمياه بشكل خاص على المشاريـع الإنتاجية والخدمية، ثم قدم السيد ميشيـل نوسبومر شرحا حول البنك الأوروبـي لإعادة الاعمار والتنمية والخدمـات التـي سيقدمها للأردن في ضوء انضمامه لعضوية البنك حيث أفاد بان من المتوقع أن يقدم البنك المساعدات لتمويل المشاريـع الاستثمارية بقيمـة 300 مليون يورو سنويا تقدم للقطاع الخاص مع التركيز علـى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومشاريـع الطاقـة والمياه كأولوية وتسهيل قيام القطاع الخاص في الأردن بتنفيذ تلـك المشاريع وأوضح الوفد الأوروبي بأنه سيتم فتـح مكتـب تمثيلي للبنـك في الأردن قريبا وسيتم اعتماد آلية لتقـديم التسهيلات من حيث إقراض القطـاع الخاص مباشرة أو المشاركـة في المشاريـع أو فتـح نوافذ تمويلية في البنوك الأردنيـة وتطرق الحديث إلى إمكانية الإقراض بالتمويل الإسلامي إلى جانـب الإقراض التجاري وان البنـك بصدد تحديد الآليـات والأولويات لتنفيـذ برنامجه وتحفيز مشاركـة القطاع الخاص في المشاريـع التنموية. وأعرب المشاركين في الاجتماع عن تقديرهم لبرنامج البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية لتحفيز القطاع الخاص في الأردن من خلال توفير المساعدات الفنية والتمويل للمشاريع الإنتاجية.

وفد جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين (موصياد)

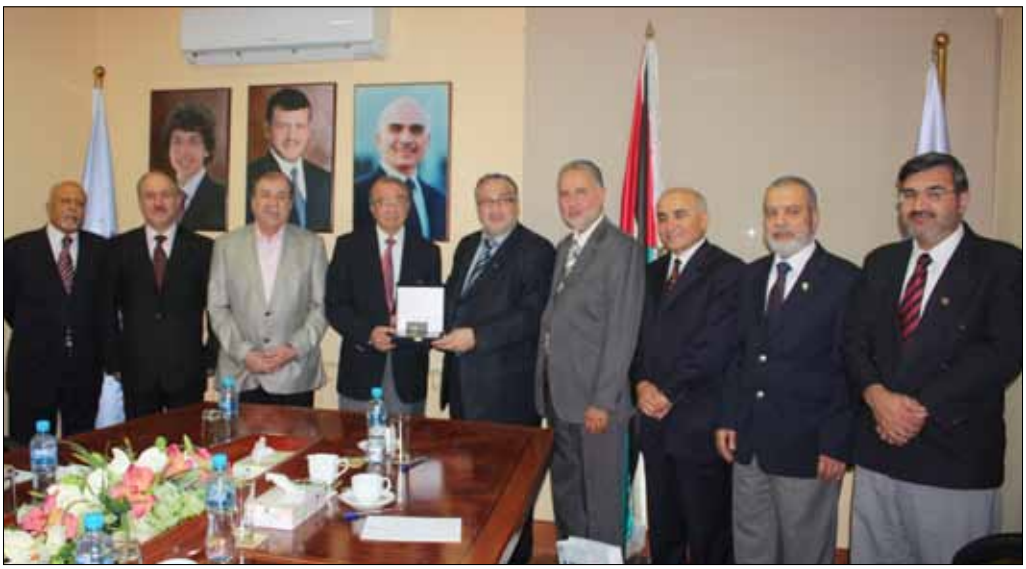

اجتمع معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بتاريخ 2012/05/30 بوفد جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين (موصياد) برئاسة السيد غازي ميزرلي وحضور سعادة المستشار التجاري في السفارة التركية السيد حسين ديمير وحضر اللقاء سعادة المهندس عبد الحليم عابدين امين سر الجمعية وسعادة السيد فهد طويلة رئيس مجلس إدارة جمعية الرخاء لرجال الأعمال ، حيث قام الوفد الضيف بزيارة إلى الأردن للترويج لمؤتمر منتدى الأعمال الدولي السادس عشر ومعرض الموصياد الرابع عشر الذين سيعقدان خلال الفترة 11-14 أكتوبر 2012 في اسطنبول برعاية السيد رجب طيب اردوغان رئيس وزراء تركيا و بتنظيم مشترك بين الموصياد ووزارة الاقتصاد في تركيا . وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الاقتصادية بين الأردن وتركيا وقدم معالي السيد حمدي الطباع نبذة عن دور الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وتركيا ومختلف النشاطات التي تقوم بها لهذه الغاية في إطار مجلس الأعمال الأردني التركي بين الجمعية ولجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا DEIK منذ عام 1994. ووجه سعادة السيد غازي ميزرلي الدعوة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين للمشاركة في المؤتمر والمعرض الذين سيعقدان في أكتوبر من العام الماضي وبين أن برنامج المؤتمر سوف يتضمن ورشة عمل خاصة حول الأردن لتقديم عرض حول فرص ومناخ الاستثمار في الأردن إلى جانب عقد لقاءات ثنائية خاصة لرجال الأعمال الأردنيين مع نظرائهم المشاركين في المؤتمر كما سيتضمن البرنامج بعد جلسة الافتتاح لقاءات ثنائية موسعة بين رجال الأعمال المشاركين في الوفود كافة ثم افتتاح المعرض الذي يقام على هامش المؤتمر ويضم أجنحة خاصة هذا العام للصناعات اليدوية وصناعات التقنيات الحديثة والمشاريع الرائدة ومعرض للخط والفنون . ومن جانبه رحب معالي السيد حمدي الطباع بالدعوة ووعد بتعميمها على أعضاء الجمعية وترتيب مشاركة وفد رجال الأعمال إلى المؤتمر بالتعاون مع المستشار التجاري في السفارة التركية واقترح أن تشمل ورشة العمل الخاصة بالأردن إلى جانب فرص الاستثمار أن يتم تقديم عرض حول قطاع السياحة في الأردن وتشجيع الأتراك على القدوم للأردن للسياحة العلاجية والدينية والترفيهية وان يتم ترتيب لقاء بين شركات السياحة الأردنية ونظيرتها التركية لبحث وضع البرامج السياحية التي تشجع السياحة في الاتجاهين كما تطرق إلى التعريف بإمكانيات التعاون في مجال التعليم والتعليم العالي وتبادل الطلاب بين المعاهد العلمية والجامعات في البلدين .

وفد خبراء الاتحاد الأوروبي

اجتمـع معـالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجـال الأعمال الأردنيين يـوم 2012/04/25 في مقر الجمعية بوفد الخبراء مـن الاتحـاد الأوروبي برئاسة السيد كلوديو ديلا فـالي وحضر اللقاء السيد عبد الحليم عابدين امـين سر الجمعية، حيث جرى استعراض ومناقشة مختلف القضايا التي تتعلق ببيئة الأعمال في الأردن وسبل تعزيز مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني وقد قدم معالي رئيس الجمعية للوفد الضيف وجهة نظر مجتمع الأعمال حول هذه المحاور وأكد في حديثه على ضرورة الإسراع في إخـراج قانون الاستثمار وأبدى عدة ملاحظات حوله بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويحفز المستثمرين المحليين والأجانب علـى إقامـة استثماراتهم في الأردن، كما أكد على أهميـة تنفيذ المشاريع الإستراتيجية الكبرى في مجـال البنى التحتية لتحقيق هـدف الوصـول بـالأردن إلى درجة أعلى من التنافسية على مستـوى المنطقة ودول العالم ولذا فلا بد مـن الإسراع في تنفيذ هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالطاقة البديلة ومشروع ناقل البحرين وشبكة النقل السككي، إلى جانب تطوير التشريعات والتعليمات الناظمـة للأعمـال في الأردن ودعـم قطاع التصدير ليتمكن مـن المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالميـة من خلال برامج تنمية الصادرات والترويج والدعم الفني للإنتاج الوطني في مجالات المواصفات والجودة والكفاءات التسويقية مما يتطلب أيضا الارتقاء بمستوى خدمات فحص الجودة وتطوير المختبرات واستقدام المساعدات الفنية اللازمة لذلك من الاتحاد الأوروبي، وأجاب على عـدة تساؤلات طرحها الوفد حول وجهة نظر الجمعيـة في مجال تسهيل إجراءات تسجيل المشاريع والعطاءات الحكومية ومشروع قانـون تشجيـع الاستثمار وكيفية زيادة الصادرات الوطنية خاصة لدول الاتحاد الأوروبي وبناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص.

استقبال وفد غرفة تجارة وصناعة بيزارو / ايطاليا

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الاثنين الموافق 2012/10/1 وفد غرفة تجارة وصناعة بيزارو برئاسة السيدة جيزيل بيانكي مديرة العلاقات الدولية ، وحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية السادة عوني الساكت و محمد بهجت البلبيسي والسيد خالد العواملة مستشار غرفة بيزارو . ورحب معالي رئيس الجمعية بالوفد الضيف واستعرض نشاطات الجمعية و دورها في الترويج للأردن وجذب الاستثمارات الخارجية من خلال شبكة العلاقات الخارجية المتميزة التي تربطها بجمعيات وهيئات رجال الأعمال في الدول العربية والعديد من الدول الأجنبية ودول الاتحاد الأوروبي ومن ضمنها ايطاليا حيث ترتبط الجمعية مع غرفة تجارة وصناعة ميلانو بمجلس أعمال مشترك تم تأسيسه في عام 1996 ، كذلك شاركت الجمعية في منتدى الأعمال الأردني الايطالي الذي نظمته مؤسسة تشجيع الاستثمار في مدينة ميلانو عام 2009 . ثم قدمت السيدة بيانكي شرحا عن غرفة تجارة وصناعة بيزارو ووجهت الدعوة للجمعية للمشاركة في المؤتمر العربي- الايطالي الذي سيعقد في مدينة بيزارو خلال شهر شباط العام القادم 2013 ويشارك فيه رجال أعمال من الدول العربية ، وسيتم تنظيم جلسة خاصة في المنتدى عن الأردن بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار ، كما سيتم عقد لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الايطاليين ، وذكرت السيدة بيانكي أن مدينة بيزارو ومقاطعة لو مارش تمتاز بالصناعات الخشبية وصناعة الأثاث والآلات الصناعية والصناعات الغذائية ويتطلع رجال الأعمال الايطاليين للتعاون مع نظرائهم في الأردن في هذه المجالات بإقامة مشاريع مشتركة وشراكات في مجال التصميم والتكنولوجيا الصناعية . ومن جانبه أوضح رئيس الجمعية أن هناك مجالات أخرى وقطاعات اقتصادية يجب التركيز عليها للتعاون بين القطاع الخاص في كلا الجانبين ومن ضمنها السياحة والسياحة العلاجية كما قدم شرحا عن المشاريع التنموية التي ستنفذ في الأردن بتمويل من صندوق مجلس التعاون الخليجي المخصص لدعم الأردن في قطاعات الطاقة والمياه والتعليم والرعاية الصحية والنقل السككي حيث أن الفرصة متاحة أمام الشركات الايطالية المتخصصة في هذه المجالات الدخول في شراكة مع الشركات الأردنية والمساهمة في تنفيذ هذه المشاريع ، إضافة إلى برنامج البنك الأوروبي للتنمية والاعمار الذي سيقدم تمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن كما تطرق الحديث إلى ضرورة إضافة قطاعات الرخام والجرانيت والحجر والطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والصناعات الغذائية والجلدية والأحذية بحيث تعرض فرص التعاون في هذه المجالات وحث الشركات الايطالية على الاستثمار في الأردن في هذه المجالات والاستفادة من المزايا والإعفاءات بموجب اتفاقية التجارة الحرة مع الدول العربية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لدخول هذه الأسواق عبر التصنيع في الأردن للمنتجات الايطالية أنفة الذكر. وفي ختام اللقاء رحب رئيس الجمعية بالدعوة للمشاركة في المنتدى العربي الايطالي واقترح أن يتم التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس أعمال مشترك بين الجمعية وغرفة تجارة وصناعة بيزارو بمناسبة انعقاد الملتقى.

لقاء وفد وزارة التجارة ووزارة الخارجية الاندونيسي

قـام وفـد من وزارة التجارة ووزارة الخارجيـة في جمهورية اندونيسيا بزيارة جمعية رجال الأعمـال الأردنيين يوم الاثنين الموافق 2012/11/26 ، برئاسـة نائـب وزير التجـارة السيد بايو كريسنامورثو وعدد من كبار مسـؤولي الوزارتين، وقدم المهندس عبد الحليم عابدين أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين شرحاً عن أهداف الجمعية ومستوى الخدمات التي تقدم لرجال الأعمال الأردنيـين في توفـير المنـاخ الملائم الذي يمكن القطـاع الخاص من أداء دوره الريـادي، مثمناً العلاقـات الاقتصادية التي تربط الأردن واندونيسيـا والتعـاون القائم في كلا البلدين وسبل تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية.ومن جانبـه أشار رئيس الوفد الاندونيسي السيد بايـو كريسنامورثو إن التبادل التجاري بين البلدين متواضع ويجب البحث عن فرص تنشيـط الاستثمـار، مؤكداً أنه يتطلع لجعل الأردن أحد المحاور الدوليـة International Hub لحركة التجارة الاندونيسية إلى الدول المجاورة، والاستفادة من الاتفاقيات الثنائية الموقعة فيما بين الأردن والدول الأخرى، مبيناً بأنه سيتم زيارة الأردن في مطلع العام القادم ضمن وفد اقتصادي لزيارة مدينة العقبة وذلك لتعزيز الأهداف الاقتصادية المستقبلية مع الأردن.

كمـا قـدم الدكتور عوني الرشود المدير التنفيـذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار عرضاً توضيحياً بين فيـه دور المؤسسة في استقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للأردن والفرص والبيئة الاستثمارية في المملكة ومجالات جذب وتشجيع الاستثمار في الأردن.

كمـا أشار المهندس عبـد الحليم عابدين بأن الأردن مركز قوي للاستثمار وبوابة الشـرق الأوسط للأسواق العربية لأي مستثمر، حيـث أن اتفاقيـات التجارة الحرة يرفع من عدد الفئة المستهدفة إلى ما يقارب 300 مليون مواطن في الدول العربية، إضافة إلى إمكانية استفادة المستثمر الاندونيسي من فرص التصدير من خلال الأردن إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية إضافة إلى الأسواق العربيـة من خلال اتفاقيات التجـارة الحرة مع دول تلك الأسواق. مؤكداً بأنه يتم التعامل مـع المستثمر الاندونيسي وأي مستثمر أجنبي ضمن مظلة البيئة الاستثمارية والتشريعات الناظمة، كأنه مستثمر محلي من خلال قانون تشجيع الاستثمار في الأردن.

لقاء وفد الهيئة التنسيقية للاستثمار في جمهورية اندونيسيا

قام وفد من الهيئة التنسيقية للاستثمار في جمهورية اندونيسيا بزيارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الأربعاء الموافق 2012/12/5، برئاسة رئيس الهيئة السيد تامبا هوتابي وعدد من كبار مدراء الهيئة المتخصصين في مجال الثروة المعدنية والطاقة، واستقبل الوفد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين معالي السيد حمدي الطباع مبيناً بأن مجالات التعاون فيما بين الجانبين قد بدأت منذ العام 1986 بتوقيع اتفاقية للتعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدين، إضافة إلى اتفاقيتي تشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي في العام 1996.

من جهة أخرى بين رئيس الجمعية بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تربطهم اتفاقية مجلس أعمال مشترك مع غرفة صناعة وتجارة اندونيسيا وقعت في عمان عام 1995 خلال اجتماعات قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبعها التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك وقعت في جاكرتا في العام 1996. مؤكداً بأنه تم تفعيل العديد من تلك الاتفاقيات حيث بلغ حجم الاستثمارات بين الأردن واندونيسيا ما يقارب (350) مليون دولار، حيث يعتبر البوتاس والفوسفات من أهم الصادرات الأردنية إلى اندونيسيا والتي بلغت في العام 2011 ما يقارب (152) مليون دولار، كما استورد الأردن في العام 2011 عدد من البضائع الاندونيسية مثل زيت النخيل والألبسة والإطارات بما يقارب (88) مليون دولار.

من جهته بين رئيس الوفد الاندونيسي بأن زيارة الأردن اليوم جاءت لبحث مجالات التعاون في مجالات الطاقة والمصادر الطبيعية والطاقة المتجددة، حيث أن حجم التبادل التجاري يتمركز حالياً في الفوسفات فقط بشكل كبير، حيث أن اندونيسيا تملك العديد من مصادر الطاقة الطبيعية ونبحث عن فرص استثمارية مشتركة فيما بين الجانبين، كما أن اندونيسيا بحاجة إلى الاستثمار في تطوير البنية التحتية.

هذا وقد اتفق الجانبين على ضرورة التسريع في عملية فتح مجالات الاستثمار فيما بين المهتمين في الجانبين وتزويد كل طرف بالمعلومات والدراسات اللازمة حول الفرص الاستثمارية فيما بين البلدين.

لقاء بعثة صندوق النقد الدولي

التقى معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم 2012/12/20 رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في الأردن السيدة كرستينا كوستيل والسيد سامي جعيدة من الصندوق بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية وسعادة السيد أيمن حتاحت رئيس غرفة صناعة الأردن والسيد زياد الحمصي رئيس غرفة صناعة عمان كذلك شارك في اللقاء سعادة السيدة ريم بدران نائب رئيس غرفة تجارة عمان . وتناول اللقاء الذي تم بالتنسيق مع معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي ، الوضع الاقتصادي في الأردن والتحديات التي يواجهها في ضوء العجز المتنامي للموازنة العامة والذي بلغ مستوى عالي بالنسبة للناتج المحلي وأعباء المديونية وارتفاع فاتورة النفط والمشتقات النفطية مما اضطر الحكومة لعقد اتفاقية الحصول على قرض من الصندوق بقيمة ملياري دولار يقدم على ثلاث سنوات بموجب برنامج إصلاح مالي ونقدي واقتصادي تبنته الحكومة ووافق عليه مجلس إدارة الصندوق حيث سيتلقى الأردن قبل نهاية هذا العام الدفعة الأولى من القرض والبالغة 400 مليون دولار . وقدم معالي السيد حمدي الطباع وجهة نظر جمعية رجال الأعمال الأردنيين فيما يخص الوضع الاقتصادي وسبل مواجهة التحديات وإيجاد الحلول للعجز المتزايد دون المساس بمستوى معيشة المواطن والتأثير سلبا على تنافسية الاقتصاد الوطني . ثم قدمت السيدة كرستينا كوستيل شرحا حول الأسباب التي اضطرت الحكومة الأردنية لطلب القرض وأوضحت وجهة نظر الصندوق في برنامج الإصلاح الذي قدمته الحكومة للنهوض بالوضع الاقتصادي وكبح جماح تنامي العجز وتوفير الإيرادات اللازمة للوفاء بالتزاماتها وبنفس الوقت تقليص بند النفقات العامة في الموازنة وترشيد الاستهلاك ، وبينت أن التحدي الأكبر على المدى القصير أمام الأردن يكمن في أعباء فاتورة النفط والطاقة وما يحمله ذلك من عبء كبير على الموازنة فجاء قرار رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية كإجراء لا بد منه لتفادي تفاقم المشكلة العام القادم وعلى المدى المتوسط والطويل . ثم جرى حوار بين الحضور ورئيسة بعثة صندوق النقد الدولي حول الآليات والوسائل الممكنة لتنفيذ برنامج الإصلاح دون المساس بمستوى معيشة المواطن نظرا لأهمية الاستقرار الاجتماعي في الأردن في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة السائدة وكذلك دون التأثير سلبا على تنافسية القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الوطني الذي يعاني أيضا من الأوضاع السائدة في المنطقة وتراجع الصادرات لدول الربيع العربي وفقدان الأسواق ، أخذا بعين الاعتبار أهداف الإصلاح على المدى الطويل للنهوض بالاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات الضريبية وتحقيق كفاءة أفضل في التحصيل الضريبي ومحاربة الفساد بدلا من زيادة الرسوم والضرائب والعمل بطريقة الجباية . واتفق الحضور على أن الوضع الحالي يتطلب اتخاذ إجراءات وقرارات اقتصادية مؤلمة ولكن يجب مراعاة أوضاع المواطنين ومعاناة القطاع الخاص من الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق البرنامج ومحاولة التقليل بقدر الإمكان من تلك الآثار حفاظا على امن الأردن واستقراره وضمان استمرار النمو الاقتصادي .

وفي نهاية اللقاء طالب الحضور ممثلي القطاع الخاص أن يتم عقد لقاءات دورية مع بعثة الصندوق كلما زارت الأردن للتباحث في الأوضاع الاقتصادية والاستماع لوجهة نظر القطاع الخاص حولها ومتابعة تطورات ومسيرة قرض صندوق النقد للأردن ووافقت السيدة كرستينا رئيسة بعثة الصندوق في الأردن على هذا الاقتراح وأعربت عن سعادتها في لقاء القطاع الخاص والتعرف على وجهة نظره والمقترحات حول برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

اللجان المشتركة والاجتماعات الرسمية

شاركت الجمعية بفاعلية في كافة اجتماعات المجلس الاستشاري لوزارة الصناعة والتجارة التي عقدت على مدار عام 2011 ، حيث تم تقديم مذكرات تتضمن وجهة نظر الجمعية في مشاريع القوانين الاقتصادية المطروحة على جدول أعمال هذه الاجتماعات إلى جانب مختلف القضايا الاقتصادية التي يجري بحثها ، ومن أهم مشاريع القوانين التي تم إعداد مذكرات من الجمعية للمجلس حولها هي :مشروع قانون حماية المستهلك وقانون الاستثمار قانون ضريبة الدخل .

وشاركت الجمعية في عام 2012 في عدة اجتماعات لمجلس الشراكة مع وزارة التخطيط والمالية ومع دائرة الجمارك واللجنة المالية والاقتصادية في مجس النواب . كذلك شاركت الجمعية في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي عقدت في مؤسسة تشجيع الاستثمار بهدف مناقشة تقرير انضمام الأردن إلى لجنة الاستثمار التابعة للمنظمة.

كذلك شاركت الجمعية من خلال مندوبها الدكتور عودة عكلوك باجتماعات مجلس الشراكة مع دائرة الجمارك قدم فيها اقتراحات أعضاء الجمعية حول عدد من القضايا الجمركية التي تهمهم .

كما تمت المشاركة في العديد من الاجتماعات الرسمية واللجان العليا والوزارية المشتركة وقامت من خلال هذه المشاركة بتمثيل مصالح أعضائها وتقديم الاقتراحات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية ، على النحو التالي :-

المشاركة في اللجنة الوزارية الأردنية الأوكرانية المشتركة التي عقدت في عمان بتاريخ 2012/4/3

كما شاركت الجمعية في اجتماعات اللجنة الوزارية الأردنية العراقية في عمان بتاريخ 18-2012/9/20.

المطبوعات

وفيما يتعلق بالمطبوعات فقد أصدرت الجمعية خلال عام 2012 ثلاثة أعداد من مجلة مجتمع الأعمال بالإضافة إلى نشرة خدمات الجمعية كذلك تم إصدار دليل الأعضاء لعام 2012.

الخطة المستقبلية

تشكيل لجان عاملة من أعضاء الهيئة العامة

تشكيل عدد من اللجان من بين أعضاء الجمعية لأداء مهام محددة مثل لجنة السياسات الاقتصادية، لجنة السياسات التشريعية، لجنة الاستثمار، ولجنة العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية.

تصميم وتطوير الموقع الإلكتروني للجمعية

تحرص الجمعية على أن يكون الموقع الإلكتروني مميزاً ويقدم كافة الخدمات التي تمكن أعضاء الجمعية من الحصول على المعلومة اللازمة في الوقت المناسب، حيث ستطلق الجمعية موقعها الإلكتروني الجديد متضمناً القوانين والتشريعات ذات العلاقة بعمل أعضاء الجمعية والروابط المحلية والعالمية للمواقع الإلكترونية، كما سيتم إنشاء منطقة خاصة لأعضاء الجمعية يتم من خلالها تحديث بيانات العضو إضافة إلى توفير قاعدة بيانات القطاع الخاص في كافة دول مجالس الأعمال المشتركة مع الجمعية، كما أن تلك المنطقة تمكن العضو من الإطلاع على كافة تعاميم الجمعية بشكل مستمر.

المشاركة في جائزة الملك عبد اللّه الثاني للتميز

تعتبر الجائزة أرفع جائزة للتميز لجمعيات الأعمال على المستوى الوطني. وجاء إطلاق الجائزة لأهمية الدور الذي يلعبه قطاع جمعيات الأعمال في دعم النمو الاقتصادي في الأردن.

كما وتهدف الجائزة إلى وضع معايير لجمعيات الأعمال الأردنية مبنية على أفضل الممارسات الدولية، حيث تعمل الجائزة محفزا للتحسين المستمر لخدمة أعضائها.

هذا وتمكن الجائزة جمعيات الأعمال أن تقارن نفسها مع جمعيات الأعمال خارج الأردن، من خلال المؤسسة الأمريكية للرؤساء التنفيذيين لجمعيات الأعمال.

وتحصل الجمعية في حال المشاركة على تقرير تقييمي حول أدائها يتضمن أهم نقاط القوة وفرص التحسين، بما يساعد الجمعية على تطوير أدائها ونظامها الإداري.

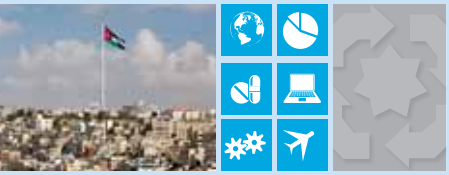

الموازنة التقديرية لعام 2013

الإيرادات			
اسم الحساب	الفعلي لعام 2011	الفعلي لعام 2012	المقدر لعام 2013
رسوم انتساب العضوية	11,900	7,700	14,000
رسوم اشتراك العضوية السنوية	103,575	94,200	112,200
عقد الندوات والمؤتمرات	17,625	2,536	27,000
إعلانات دليل أعضاء الجمعية	10,898	6,748	5,000
إعلانات مجلة مجتمع الأعمال	5,707	7,958	5,000
إعلانات الموقع الإلكتروني	-	1,399	3,000
توزيعات أرباح أوراق مالية	3,016	1,284	550
عوائد بنكية	438	55	-
إيرادات إصدار بطاقة العضوية	3,520	3,617	-
إيرادات أخرى	1,284	61	-
المجموع	**157,963**	**125,558**	**166,750**

النفقات			
اسم الحساب	الفعلي لعام 2011	الفعلي لعام 2012	المقدر لعام 2013
الرواتب والمكافآت	51,193	49,774	69,000
المساهمة في الضمان الاجتماعي	3,942	4,603	8,310
التأمينات	6,868	6,434	9,400
السفر	6,881	2,625	7,000
الدعاية والإعلان	3,882	2,825	6,000
قرطاسية ومطبوعات وإصدارات	6,272	5,030	8,000
الاشتراك في المنظمات والاتحادات	5,502	5,300	5,300
أتعاب مهنية	8,215	9,179	9,850
عقد الندوات والمؤتمرات	13,509	-	10,000
ضيافة	1,585	1,398	4,000
كهرباء ومياه ومحروقات	2,985	3,360	4,500
اتصالات وبريد وانترنت	3,665	4,567	6,000
الصيانة	1,327	2,415	4,500
نظافة وحراسة	207	2,387	3,300
استهلاك موجودات ثابتة	6,625	6,256	6,500
نثرية وأخرى	284	606	750
المجموع	**122,942**	**106,759**	**162,410**
فائض الإيرادات عن النفقات	**35,021**	**18,799**	**4,340**

البيانات المالية الختامية

كما في 31 كانون الأول 2012

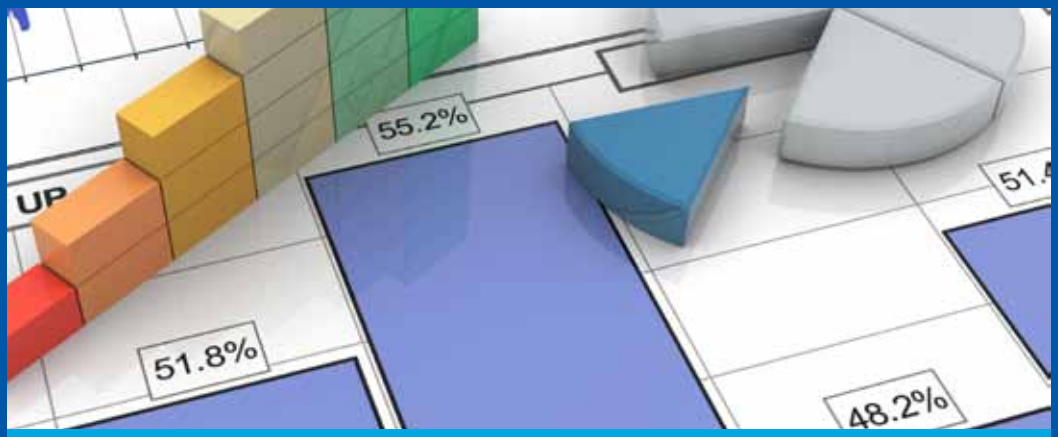

المحتويات

- تقرير مدقق الحسابات المستقل 52
- قائمة (أ) قائمة المركز المالي 54
- قائمة (ب) قائمة الدخل والدخل الشامل 55
- قائمة (ج) قائمة التغيرات في الوفر المتراكم 56
- قائمة (د) قائمة التدفقات النقدية 57
- إيضاحات حول القوائم المالية 58

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/8304

إلى أعضاء الهيئة العامة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

عمان – الأردن

مقـــدمة

قمنـا بتدقيـق القوائم المالية المرفقة لجمعية رجـال الأعمال الأردنيين (جمعية عادية مسجلـة في الأردن) والتي تتكون من قائمة المركـز المـالي كمـا في 31 كانون الأول 2012 وكل مـن قوائم الدخـل والدخـل الشامل والتغيرات في الوفـــر المتراكم والتدفقات النقديـة للسنـة المنتهية بذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، ومعلومات إيضاحية اخرى . وكنا قد دققنا سابقاً القوائم المالية لجميعة رجال الأعمال الأردنيين للعام 2011 وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ 16 أيار 2012 .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولـة عـن اعداد هـذه القوائم المالية وعرضها بصـورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقاريـر المالية . وتشمل هذه المسؤوليـة الاحتفـاظ بالرقابة الداخلية التي تجدهـا الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائـم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنـا هـي ابـداء رأي حول هـذه القوائم المالية استناداً الى تدقيقنـا ، وباستثناء أثرما يرد في الفقـرة (1) ادناه ، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير ان نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمـن التدقيـق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية . تستند الإجراءات المختـارة إلى تقديـر مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهريـة في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيـال أو عن خطأ . وعند القيـام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للجمعية والمتعلقـة بالإعـداد والعرض العـادل للقوائم المالية ، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبـة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الجمعية . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية.

نعتقـد ان بيّنـات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق.

اساس الرأي المتحفظ

1 - كما يرد في الايضاح (2ج) حول القوائم المالية ، تتبع الجمعية اساس الاستحقاق في قيد ايراداتها الا أنه يتم قيد اشتراكات الاعضاء ورسوم الانتساب وفقاً للاساس النقدي ، وبموجب هذا الاساس يتم قيد الاشتراكات عند قبضها وليس عند تحققها خلافاً لما تتطلبه المعايير الدولية للتقارير المالية ، هذا ولم نتمكن من تحديد أثر هذه المعالجة على القوائم المالية المرفقة كما لم نتمكن من التحقق منها بإتباع إجراءات تدقيق بديله .

الـــــرأي المتحفظ

في رأينا ، باستثناء أثر اي تعديلات كان من الممكن ان تطرأ فيما لو تمكنا من التحقق من إيرادات إشتراكات الأعضاء ورسوم الانتساب الوارده في الفقرة (1) أعلاه ، ان القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين (جمعية عادية مسجلة في الأردن) كما في 31 كانون الأول 2012 وأداءها المالي ، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

عمان – الأردن

سابا وشركاهم

شفيق كميل بطشون

إجازة رقم (740)

قائمة (أ)

قائمة المركز المالي

		31 كانـــــون الأول	
		2012	2011
		دينـــار	دينـــار
الموجودات	**إيضاح**		
موجودات متداولة:			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	4	31,463	78,638
موجودات مالية للمتاجرة	5	13,473	55,093
أرصدة مدينة أخرى	6	2,812	3,045
مجموع موجودات متداولة		47,748	136,776
موجودات ثابتة – بالصافي	7	438,399	438,837
مجموع الموجودات		486,147	575,613
المطلوبات			
مطلوبات متداولة:			
ذمم دائنة		-	60,264
أرصدة دائنة اخرى	8	6,403	33,485
مجموع مطلوبات متداولة		6,403	93,749
ايرادات مؤجلة	9	67,815	85,972
الوفر المتراكم – قائمة (ج)			
الوفر المتراكم		411,929	395,892
مجموع المطلوبات والوفر المتراكم		**486,147**	**575,613**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

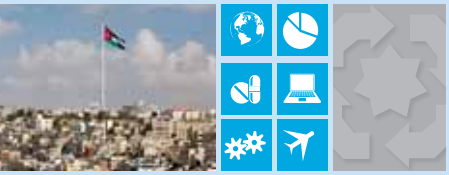

قائمـــة (ب)

قائمة الدخل والدخل الشامل

	إيضاح	للسنـــة المنتهيـــة فـــي 31 كانـــــون الأول	
		2012	2011
الايرادات :			
		دينـــار	دينـــار
اشتراكات الاعضاء		94,800	103,575
رسوم انتساب		7,700	11,900
رسوم بطاقات هوية لاعضاء الجمعية - بالصافي		3,519	3,416
ايرادات دليل الاعضاء - بالصافي		6,522	7,047
ايرادات نشرة مجتمع الأعمال- بالصافي		6,561	5,228
ايرادات وعوائد بنكية		55	438
ايرادات الندوات والمؤتمرات	10	3,488	17,625
توزيعات أرباح		1,284	3,016
أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية للمتاجرة		639	3,556
ايرادات منحة مؤسسة تطوير المشاريع	9	25,467	33,432
اطفاء ايرادات مؤجلة (لقاء موجودات ثابتة ممولة من تبرعات)	9	7,265	5,515
تبرعات غرفة ابو ظبي التجارية	11	26,529	-
ايرادات اخرى		2,460	1,284
مجموع الايرادات		**186,289**	**196,031**
المصاريف :			
مصاريف ادارية وعمومية	12	132,079	120,887
خسائر تقييم موجودات مالية للمتاجرة		1,086	9,351
مصاريف منحة مؤسسة تطوير المشاريع	9	25,467	33,432
نسبة تحمل الجمعية من مصاريف منحة مؤسسة تطوير المشاريع	9	7,008	-
مصاريف الندوات والمؤتمرات	13	-	13,509
خسائر استبعاد موجودات ثابتة		4,612	-
مجموع المصاريف		**170,252**	**177,179**
الوفر للسنة - قائمة (د)		**16,037**	**18,852**
اجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)		**16,037**	**18,852**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمـــة (ج)

قائمة التغيرات في الوفر المتراكم

	الوفر المتراكم دينـــــار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012	
الرصيد في بداية السنة	395,892
اجمالي الدخل الشامل – قائمة (ب)	16,037
الرصيد في نهاية السنة	**411,929**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011	
الرصيد في بداية السنة	377,040
اجمالي الدخل الشامل – قائمة (ب)	18,852
الرصيد في نهاية السنة	**395,892**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

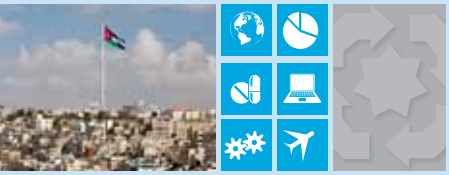

قائمـــة (د)

قائمة التدفقات النقدية

		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2012	2011
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :	إيضاح		
		دينـــار	دينـــار
الوفر للسنة – قائمة (ب)		16,037	18,852
التعديلات:			
استهلاك موجودات ثابتة	7	13,524	12,139
خسائر تقييم موجودات مالية للمتاجرة		1,086	9,351
خسائر استبعاد موجودات ثابتة		4,612	-
اطفاء ايرادات مؤجلة	9	(7,265)	(5,515)
صافي التدفقات النقدية قبل التغير في بنود راس المال العامل		**27,994**	**34,827**
النقص في موجودات مالية للمتاجرة		40,534	40,650
النقص في أرصدة مدينة أخرى		233	2,711
(النقص) في ذمم دائنة		(60,264)	(262,236)
(النقص) الزيادة في أرصدة دائنة اخرى		(27,082)	1,408
منح مدفوعة		(32,475)	(33,432)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل		**(51,060)**	**(216,072)**
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات ثابتة	7	(17,698)	(201,486)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		**(17,698)**	**(201,486)**
التدفقات النقدية من عمليات التمويل :			
منح وتبرعات مقبوضة	9	21,583	124,919
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل		**21,583**	**124,919**
صافي (النقص) في النقد		(47,175)	(292,639)
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة		78,638	371,277
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة	4	**31,463**	**78,638**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

إيضاحات حول القوائم المالية

1. عـــام

أ- تأسست الجمعية في عمان وسجلت لدى وزارة الداخلية بتاريخ 11 أيار 1985 كجمعية عادية بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966 وتعديله رقم (9) لسنة 1971، مركزها الرئيسي عمان – شارع الملكة رانيا العبدالله ، ص.ب 926182 عمان 11190 – الأردن .

ب - ان اهداف الجمعية العمل على توفير المناخ الملائم الذي يمكن القطاع الخاص من أداء دوره الريادي بتجانس وتكامل وتحفيز المنظمين ورجال الاعمال وتنظيماتهم على تأدية المهام الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها المساعدة على خدمة مصالح المؤسسات والشركات وافراد القطاع الخاص.

ج - تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2013/3/9.

2. أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها باستثناء ما يرد في الفقرة (ج) ادناه .

- تم اعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية للمتاجرة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية .

- ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2011 باستثناء أثر ما يرد في الايضاح رقم (17 – أ) حول القوائم المالية ، وتفاصيلها كما يلي :

أ - الموجودات الثابتة

تظهر الموجودات الثابتة بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأرض) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام نسب سنوية مئوية ثابتة بمعدلات تتراوح بين 2% و30% .

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير في قائمة الدخل بشكل دوري باعتباره تغير في التقديرات .

ب - موجودات مالية للمتاجرة

تمثل الإستثمارات المالية للمتاجرة إستثمارات في أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة ، وأن الهدف من الإحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح الإتجار .

يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل عند الشراء) ، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.

يتم تسجيل الارباح الموزعة المتحققة في قائمة الدخل عند اقرارها من الهيئة العامة لتلك الشركات.

ج - الإيرادات

تقيد إيرادات الجمعية على أساس الاستحقاق باستثناء اشتراكات الأعضاء ورسوم الانتساب حيث يتم قيدها وفقاً للأساس النقدي ، وبموجب هذا الأساس يتم قيد الاشتراكات ورسوم الانتساب عند قبضها وليس عند تحققها .

د - المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة الحالية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من البنك المركزي الأردني .

يتم قيد الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل .

هـ - إيراد العوائد البنكية

يتم الاعتراف بإيراد العوائد البنكية في قائمة الدخل بموجب اساس الاستحقاق .

و - ايراد التبرعات

- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات لقاء الاصول بتخفيضها من كلفة تلك الاصول وحتى استلامها بشكل نهائي .
- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات المحددة الغرض في قائمة الدخل عند تحقق الشروط المتعلقة بها أما ايرادات التبرعات لقاء الاصول المستلمة بشكل نهائي فيتم الاعتراف بها بشكل منتظم على مدى العمر الانتاجي للأصل ذات العلاقة .

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية مطلوبات كما في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

3. التقديرات المحاسبية

ان اعـداد القوائـم المالية وتطبيق السياسـات المحاسبية يتطلب من ادارة الجمعيـة القيام بتقديرات واجتهـادات تؤثر في مبالغ الموجـودات الماليـة والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هـذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريـف والمخصصـات . وبشكل خاص يتطلب مـن ادارة الجمعية اصدار احكام واجتهادات هامـة لتقدير مبالغ التدفقات النقديـة المستقبليـة وأوقاتها. إن التقديرات المذكـورة مبنية بالضرورة علـى فرضيات وعوامل متعددة لهـا درجات متفاوتة من التقديـر وعـدم التيقـن وان النتائج الفعلية قد تختلـف عن التقديرات وذلك نتيجـة التغيرات الناجمة عـن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

إننا نعتقد بأن تقديراتنا ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- تقوم الإدارة بمراجعة الاعمار الانتاجية للموجودات الثابتة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل.
- يتـم تكويـن مخصص لقاء القضايا المقامة ضد الجمعية اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل محامي الجمعية والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدارسة بشكل دوري.

4. نقد في الصندوق ولدى البنوك

يتكون هذا البند مما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
نقد في الصندوق	548	814
حسابات جارية	23.377	70.343
وديعة لأجل *	7.538	7.482
	31.463	**78.638**

* تمثل وديعة مربوطة لدى البنك الاسلامي الأردني ، وبلغ معدل المرابحة السنوية 3/55 % خلال العام 2012 (3/33% خلال العام 2011) .

5. موجودات مالية للمتاجرة

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
اسهم متداولة في بورصة عمان	13.473	55.093

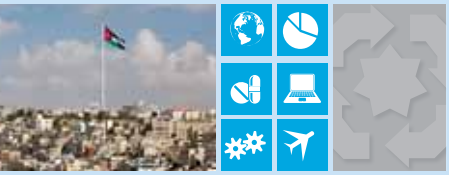

6. أرصدة مدينة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
مصاريف مدفوعة مقدماً	1.992	2.225
تأمينات قابلة للاسترداد	820	820
	2.812	**3.045**

7. موجودات ثابتة - بالصافي

يتكون هذا البند هي مما يلي :

للعام 2012	أرض	مباني	أثاث	أدوات مكتبية	أجهزة حاسب آلي	مصعد كهربائي	سيارات	موجودات أخرى	المجموع
الكلفة:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	141,727	264,395	38,091	15,357	3,934	12,750	21,000	513	497,767
اضافات	-	1,612	3,990	11,392	677	-	-	27	17,698
استبعادات	-	-	(20,291)	(8,445)	-	-	-	(513)	(29,249)
الرصيد في نهاية السنة	141,727	266,007	21,790	18,304	4,611	12,750	21,000	27	486,216
الاستهلاك المتراكم:									
الرصيد في بداية السنة	-	5,288	27,817	14,133	3,927	956	6,300	509	58,930
إستهلاك السنة	-	5,320	1,025	1,985	131	1,912	3,150	1	13,524
استبعادات	-		(15,951)	(8,179)	-	-	-	(507)	(24,637)
الرصيد في نهاية السنة	-	10,608	12,891	7,939	4,058	2,868	9,450	3	47,817
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	141,727	255,399	8,899	10,365	553	9,882	11,550	24	438,399
للعام 2011									
الكلفة:									
الرصيد في بداية السنة	-	-	32,473	15,357	3,934	-	21,000	513	73,277
اضافات	-	183,118	5,618	-	-	12,750	-	-	201,486
تحويلات من ارض ومقر الجمعية	141,727	81,277	-	-	-	-	-	-	223,004
الرصيد في نهاية السنة	141,727	264,395	38,091	15,357	3,934	12,750	21,000	513	497,767
الاستهلاك المتراكم:									
الرصيد في بداية السنة	-	-	25,750	13,634	3,756	-	3,150	501	46,791
إستهلاك السنة	-	5,288	2,067	499	171	956	3,150	8	12,139
الرصيد في نهاية السنة	-	5,288	27,817	14,133	3,927	956	6,300	509	58,930
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	141,727	259,107	10,274	1,224	7	11,794	14,700	4	438,837
نسبة الاستهلاك السنوية %	-	2	20-10	15	30	15	15	10	

8. أرصدة دائنة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
أمانات تبرعات	-	29.279
مصاريف مستحقة	6.403	2.807
أمانات مؤقتة – ملتقى المغرب الرابع عشر	-	1.400
	6.403	**33.485**

9. ايرادات مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
منحة مؤسسة تطوير المشاريع	12.306	46.726
تبرعات مقابل مبنى الجمعية	55.509	39.246
	67.815	**85.972**

- إن الحركة على المنحة والتبرعات خلال العام 2012 كانت كما يلي :

	منحة مؤسسة تطوير المشاريع	تبرعات مقابل مبنى الجمعية	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	46.726	39.246	85.972
ما تم تحصيله خلال العام	-	21.583	21.583
ما تم انفاقه وتحويله للإيرادات	(25.467)	-	(25.467)
نسبة تحمل الجمعية من المصاريف	(7.008)	-	(7.008)
المطفأ لقاء موجودات ثابتة	(1.945)	(5.320)	(7.265)
الرصيد في نهاية السنة	**12.306**	**55.509**	**67.815**

بلغت قيمة التبرعات المحصلة والمخصصة لقاء مبنى الجمعية الجديد والتي تم تحصيلها خلال العام 2012 مبلغ 21.583 دينار ، تم قيدها على حساب الايرادات المؤجلة وسيتم الاعتراف بها بشكل منتظم على مدى العمر الانتاجي للمبنى .

10. إيرادات الندوات والمؤتمرات

يتكون هذا البند مما يلي:

	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
ايرادات المؤتمرات	-	4.927
ايرادات زيارات العمل الخارجية	-	1.500
ايرادات الحلقات النقاشية	2.596	11.198
ايرادات الملتقيات والندوات	892	-
	3.488	**17.625**

11. تبرعات غرفة ابو ظبي التجارية

بموجب قرار مجلس الادارة رقم (27) بتاريخ 30 أيلول 2012 تمت الموافقة على تحويل التبرع الممنوح من غرفة ابو ظبي التجارية في عام 2007 بمبلغ 26.529 دينار من بند امانات تبرعات للإيرادات الاخرى والتبرع بالمبلغ المتبقي والبالغ 2.750 دينار للهيئة الخيرية الهاشمية لصالح قطاع غزة .

12. مصاريف إدارية وعمومية

يتكون هذا البند مما يلي:

	2012	2011
	دينـــار	دينـــار
رواتب	46.061	46.663
حصة الجمعية في الضمان الاجتماعي	4.603	3.942
سفر	2.625	6.881
تأمين صحي	5.335	6.086
ايجارات	-	4.587
مكافآت	3.713	4.531
دعاية وإعلان	2.825	3.882
صيانة وتصليحات	2.415	1.327
قرطاسية ومطبوعات	2.394	1.696
اشتراكات	5.661	5.502
اتعاب مهنية	2.565	2.098
ضيافة	1.397	1.585
انارة وتدفئة ومياه	2.770	2.958
بريد وهاتف وانترنت	4.568	3.665
استهلاك موجودات ثابتة	13.524	12.139
أتعاب قانونية	2.500	2.500

مكافأة المدير العام *	14.000	-
أخرى	15.123	10.845
	132.079	**120.887**

* بموجـب قـرار مجلـس الادارة رقم (25) بتاريخ 4 أيلول 2012 تمـت الموافقة على صرف مكافأة للمديـر العام السابق بمبلغ 14.000 دينار .

13. مصاريف الندوات والمؤتمرات

يتكون هذا البند مما يلي:

	2012	2011
	دينـــــار	دينـــــار
مصاريف المؤتمرات	-	5.620
مصاريف زيارات العمل الخارجية	-	2.070
مصاريف الحلقات النقاشية	-	5.819
	-	**13.509**

14. رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا

بلغـت الرواتـب والمكافـآت والمنافع الأخرى لـلإدارة التنفيذية العليا ما مجموعـه 13.794 دينار كمـا في 31 كانون الأول 2012 (19.600 دينار كما في 31 كانون الأول 2011).

بلغت قيمة المكافأة المدفوعة للمدير العام السابق 14.000 دينار كما في 31 كانون الاول 2012.

15. ضريبة الدخل

لا يتـم اخـذ مخصص لضريبة الدخل حيث ان ايرادات الجمعيـة غير خاضعة لضريبة الدخل بموجب احكام المادة (4 – أ) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 وتعديلاته الساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني للعام 2010.

16. إدارة المخاطر

أ - ادارة مخاطر راس المال

تقـوم الجمعية بـإدارة رأسمالها للتأكد من قدرتها على الاستمرار وتعظيم العائد للمنتفعين منها من خلال تحقيق التوازن الامثل بين الوفر المتراكم والدين .

ب - مخاطر الائتمان

مخاطـر الائتمان تتعلق بمخاطر إخفاق الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسائر للجمعية. هذا وتتبع الجمعية سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة ائتمانيا بالإضافة للحصول على ضمانات كافية حيثما كان ذلك مناسباً ، وذلك

من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات .

ج - مخاطر السوق

المخاطـر السوقيـة هي عبارة عن الخسائـر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغـير في أسعار الفوائد ، أسعار الصـرف الأجنبي ، أسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

مخاطر العملات الاجنبية

تنتج مخاطر العملات عن التغير في قيمة الاداة المالية نتيجة للتغيرات بأسعار صرف العملة الاجنبية.

ان العمليات الرئيسية للجمعية هي بالدينار الاردني .

مخاطر اسعار العوائد

تنتـج مخاطـر اسعار معدل الربح عـن التغير في قيمة الاداة الماليـة نتيجة للتغيرات بمعدلات العوائـد السوقية ، هذا ويتم تحديـد تحاليـل الحساسية ادناه وفقـا للتعرض لأسعار العوائد المتعلقـة بالودائع القائمة بتاريخ القوائـم المالية . كما اعد التحليل على فرض ان المبلغ بتاريخ القوائم المالية كان قائما طوال العام. يتم استخدام زيادة او نقص بمقدار نصف نقطة مئوية:

	2012		2011	
	+ 5/ 0%	- 5/ 0%	+ 5/ 0%	- 5/ 0%
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الودائع – الربح / (الخسارة)	38	(38)	37	(37)

مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

تتمثـل مخاطـر أسعار الأسهـم في انخفاض القيمة العادلـة للأسهم بسبب التغـير في قيمة مؤشـرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة. هذا ويتم تحديد تحاليل الحساسية ادناه وفقا لأسعار الأسهم بتاريخ القوائم المالية . يتم استخدام زيادة او نقص بمقدار خمسة بالمئة:

	2012		2011	
	%5+	%5-	%5+	%5-
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الربح / (الخسارة)	674	(674)	2.755	(2.755)

17. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسـيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية :

تـــم اتبـــاع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية للجمعية ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): التضخم المفرط الحاد (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2012) .	توفر هذه التعديلات ارشادات للمنشأت التي تعمل في ظل أنظمة اقتصادية تتميز بالتضخم المفرط الحاد اما للاستمرار في عرض القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية أو لعرض القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) : الغاء التواريخ الثابتة لمطبقي المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2012) .	التعديلات المتعلقة بالغاء التواريخ الثابتة والتي قامت بإعفاء المطبقين الجدد للمعايير الدولية للتقارير المالية من اعادة اظهار العمليات التي حدثت قبل تاريخ تحولهم لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لاول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) : الأدوات المالية / الإفصاحات – نقل الموجودات المالية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2012) .	قامت هذه التعديلات بزيادة متطلبات الافصاح للعمليات المتضمنة تحويل الموجودات المالية ، وتهدف هذه التعديلات إلى توفير قدر أكبر من الشفافية حول التعرض للمخاطر عند تحويل الموجودات المالية واحتفاظ الشركة المحولة بمستوى معين من التعرض المستمر لمخاطرهذه الموجودات.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) : الضريبة المؤجلة: إسترداد الموجودات الضمنية (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2012).	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) تفترض بأنه يتم استرداد القيمة الحالية للأستثمارات العقارية والمقيمة وفقا لنموذج القيمة العادلة عند عملية البيع . و نتيجة لهذا التعديل ، فان التفسير رقم (21): ضرائب الدخل والمتعلق باسترداد الاصول المعاد تقيمها والغير قابلة للاسهتلاك لن يطبق على الاستثمارات العقارية المقيمة بالقيمة العادلـة. هذا وستتضمن التعديلات ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) التوجيهات السابقة المتبقية في التفسير رقم (21) ، وعليه سيتم سحبها من التفسير.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض بنود الدخل الشامل الاخر	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية والمتعلقة بمراجعة طريقة عرض بنود الدخل الشامل الاخر . **وتشمل هذه التعديلات :** • الحفاظ على التعديلات التي اجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في العام 2007 و التي تتطلب عرض الارباح والخسائر والدخل الشامل الاخر معا ، اما عرضهما في قائمة واحدة تسمى «قائمة الدخل والدخل الشامل» او عرضهما بشكل منفصل من خلال قائمة للدخل و قائمة للدخل الشامل بدلا من عرضهم بقائمة واحدة فقط كما كان مقترحا في مسودة التعديل. • يتطلب المعيار من المنشأت تجميع البنود المعروضة في الدخل الشامل الاخر وفقا لاحتمالية اعادة تصنيفها الى الارباح والخسائر في وقت لاحق ، وذلك عن طريق فصلها الى بنود قابلة لاعادة التصنيف و بنود غير قابلة لاعادة التصنيف . • يتطلب المعيار اظهار الضريبة المرتبطة في البنود المعروضة قبل الضريبة بشكل منفصل لكل من مجموعتي بنود الدخل الشامل الاخر (دون تغيرخيارعرض بنود الدخل الشامل اما قبل الضريبة او بالصافي بعد الضريبة).

ب – معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تطبق الجمعية معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و (7) والملزم تطبيقها مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والإفصاحات الإنتقالية	أول كانون الثاني 2015
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية كما عدلت في العام 2010	أول كانون الثاني 2015
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة.	أول كانون الثاني 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) : الإتفاقيات المشتركة.	أول كانون الثاني 2013

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) : الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	أول كانون الثاني 2013
تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10)، (11)، (12) – القوائم المالية الموحدة والاتفاقيات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى : ارشادات التحويل	أول كانون الثاني 2013
معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المستقلة كما عدلت في العام 2011	أول كانون الثاني 2013
معيار المحاسبة الدولي رقم (28) : الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام 2011) .	أول كانون الثاني 2013
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) : إحتساب القيمة العادلة.	أول كانون الثاني 2013
معيار المحاسبة الدولي رقم (19) : منافع الموظفين (كما عدلت في العام 2011) .	أول كانون الثاني 2013
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) : الأدوات المالية – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول كانون الثاني 2013
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) : القروض الحكومية .	أول كانون الثاني 2013
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) : الأدوات المالية / الإفصاحات – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	أول كانون الثاني 2013
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للاعوام 2009-2011.	أول كانون الثاني 2013
التفسير رقم (20) : تكاليف التعرية في مرحلة الإنتاج لسطح منجم.	أول كانون الثاني 2013

تتوقع إدارة الجمعية أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية .

التقرير السنوي

2012

هاتف 35 80 533 6 962+ فاكس: 17 76 533 6 962+
بريد الكتروني: info@jba.com.jo ص. ب: 926182 عمان، 11190 الأردن
www.jba.com.jo